



السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني بإسم فريق التجمع الدستوري، أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الدستورية الهامة، للمناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية السنوي، سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي. ونحن إذ نعزز في فريقنا، بالرؤية المشتركة لمكوناته السياسية الثلاث في التعاطي مع هذا المشروع الحكومي الهام، فإنني أستأذن حلفاءنا داخل الفريق، وأنا مضطر لذلك في أن أخصص التقديم الأول لهاته المداخلة لتقديم بعض البيانات والتوضيحات التي تخص حزب التجمع الوطني للأحرار، ارتباطا ببعض المواقف والتفاعلات ذات الصلة، والتي تخللت مناقشة مشروع قانون المالية 2019 داخل لجان مؤسستنا البرلمانية.

إن السياق السياسي الحكومي والبرلماني الذي نعيشه في بيئة سياسية وإجتماعية ونفسية مضطربة، يحتم علينا كطبقة سياسية تدبر المرحلة الحكومية والبرلمانية الحالية، أن يسود التضامن والمسؤولية والتشبث بالمرجعية الأخلاقية في نقاشاتنا ومواقفنا التي تؤطر عملنا البرلماني في مجال التشريع والمراقبة. فكما يعلم الجميع، لقد أحاط النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وكذا القانون التنظيمي للمالية، بضوابط وأخلاقيات سياسية تؤطر وتحكم عرض ومناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية. وفي هذا الصدد، أود التذكير ببعض المقتضيات الواردة في مرجعين أساسيين ينبغي علينا استحضارهما باستمرار ونحن نناقش مشروع قانون المالية:

المرجع الأول: يتمثل في القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة، والوضع القانوني لأعضائها حيث إن عددا من مقتضياته تؤكد على واجب التضامن الحكومي وعلى أن الوزراء هم المنفذون للسياسة الحكومية، كما يتضمن آلية قانونية تجسدها المادة 33 من هذا القانون التنظيمي بشأن تنازع المصالح؛

محضر الجلسة الخامسة عشر بعد المائة

التاريخ: الأربعاء 6 ربيع الأول 1440 هـ (14 نونبر 2018 م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وواحد وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة مساءً والدقيقة الرابعة عشر.

جدول الأعمال: جلسة عمومية تخصص لمواصلة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2019.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

نواصل أشغال هذه الجلسة أو هذه الجلسات المخصصة لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019، بعدما استمعنا إلى عدد من السادة رؤساء الفرق والنواب. الكلمة الآن للسيد الرئيس كاميل توفيق بإسم فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد توفيق كاميل رئيس فريق التجمع الدستوري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،



ذلك بعيدا عن الإحتكار النواباتي الحزبي الضيق، لأن حزب التجمع الوطني للأحرار يدرك تمام الإدراك جسامة ومتطلبات العمل الحكومي، وشروط مسؤوليات رجال الدولة تحت قيادة جلالة الملك نصره الله .وأستحضر في هذا الصدد، الموقف التنويهي المعبر عنه من طرف رئيس الحكومة السابق والحالي بمساهماته المتميزة وذات القيمة المضافة لوزراء التجمع الوطني للأحرار داخل الحكومة، وقيامهم بعملهم الحكومي بوعي ومسؤولية واقترار ونجاعة؛

التوضيح الثالث: لقد ولي زمن النظرة التبخيسية لأصحاب رؤوس الأموال الوطنيين الذين ساد في الخطابات السياسية الصدامية خلال حقبة معينة من تاريخنا. إن الرأسمال الوطني، والمقاولة الوطنية اليوم يجب أن يلعب دورها ويساهم في تقدمنا الإقتصادي والإجتماعي مثل ما عاشته وتعيشه دول أخرى مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وأندونيسيا، وسنغافورة، والتايوان من بين مجموعات البلدان الآسيوية الصاعدة على سبيل المثال.

إن استقطاب رجال الأعمال، وإقناعهم بضرورة اقتحام المجال السياسي، والإستفادة الوطنية من قيمتهم المضافة لخدمة الإقتصاد الوطني، هو غاية ناضلنا كلنا كمكونات حزبية وطنية من أجل تحقيقه. إن انخراط المقاولة المغربية في العمل السياسي يعتبر أيضا عنصرا أساسيا لجلب الإستثمار الأجنبي، إذا ما لاحظت وبالملموس هذه الإستثمارات الأجنبية انخراط المقاولة الوطنية ومساهماتها الإيجابية بكل اطمئنان في الإقتصادي الوطني. لذلك، لا يتعين الخلط بين الدور الهام للرأسمال الوطني والمقاولة الوطنية والمكانة التي يجب أن يحتلها أصحاب رؤوس الأموال من جهة، ومن بين واجب الإلتزام بضوابط المنافسة الإقتصادية الشريفة من جهة أخرى، وتوفير مناخ جيد ليقوم الرأسمال الوطني بدوره كاملا في تطوير بلادنا والمساهمة القوية في حل معضلته في

والمرجع الثاني يتمثل في نظامها الداخلي، والذي ينص في المادة 213 منه بخصوص المرحلة الثانية من أعمال لجنة المالية والتنمية الإقتصادية بعد مرحلة الإستماع إلى البيانات والمعطيات الإضافية للحكومة. وقبل مرحلة المناقشة التفصيلية للمشروع مادة بمادة أقول : تنص المادة 213 بالحرف على أنه يتم إجراء مناقشة عامة حول المعطيات العامة للمشروع والإختيارات التي يتضمنها، وسياسة الحكومة في تبني هذه الإختيارات واقترحها.

لقد كان من الضروري لفريقي، أن يؤكد بهذه المقترحات الواضحة، والصریحة، والملزمة التي توطر وتحكم عملنا البرلماني إزاء مشروع قانون المالية وذلك على خلفية الاتجاهات، والإستطرادات، والملابسات التي طبعت المناقشات والمواقف المعبر عنها إزاء حزب التجمع الوطني للأحرار وقياداته داخل لجنة المالية والتنمية الإقتصادية، والتي نقوم مضطرين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لتقديم توضيحات هامة بشأنها في هذه الجلسة النيابية العامة:

التوضيح الأول: إن الأخ محمد بنشعبون وزير الإقتصاد والمالية، من الكفاءات المالية والإقتصادية الوطنية المقتردة التي نعتز بعضويتها داخل التجمع الوطني للأحرار، كمثل للحكومة بإسم الحزب، وهو قبل كل شيء عضو في حكومة جلالة الملك نصره وأيده. وهو ينوب عن الحكومة مثل جميع الوزراء في هذه المحطة البرلمانية الهامة المخصصة للدراسة والمصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2019. هذا هو واقع الأمور، وأي كلام أو تعليق آخر أقل ما يقال عنه أنه لا يليق أن يطرح بمناسبة مناقشة معطيات واختيارات مشروع قانون المالية، بناء على مقترحات المادة 213 من النظام الداخلي؛

التوضيح الثاني: لطالما استقطب حزبنا عبر تاريخه عددا من الكفاءات الوطنية المقتردة في عالم الإقتصاد والمال، وسيستمر في



الأمازيغية ضمن الوحدة الوطنية الراسخة، وضمن المنظومة اللغوية المغربية الرسمية، مستندين على مقتضيات الدستور التي نصت في الفقرة الثانية من تصديره على ما يلي: "المملكة المغربية دولة إسلامية، ذات سيادة كاملة، متشعبة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهارها على كل مكوناتها العربية، الإسلامية، الأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية". وأذكر أيضا في هذا الصدد، بما ورد في الفقرة الثالثة من الفصل الخامس من الدستور، الذي نص بالحرف على أنه تعدد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء. لذلك فإن أي مزايدات في هذا الباب أو توظيفها للنيل سياسويا من رموز الحزب نعتبره تصرفا خطيرا ينبغي الوعي بتبعاته وتحمل مسؤولية نتائجه.

لقد اضطررنا بما اضطرار لتقديم هذه التوضيحات، ارتباطا بالسياقات والملازمات التي عشناها داخل الفضاء البرلماني ونحن نناقش داخل اللجن النيابية مشروع قانون المالية لسنة 2019. وعلى كل حال، فإن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

نناقش مشروع قانون المالية اليوم والشعب المغربي متشبهت بهويته ووحدته أن يدافع عن مقدساته، يحتفل بالذكرى 43 للمسيرة الخضراء المظفرة، مسيرة استرجاع أقاليمنا الصحراوية العزيزة، معتزين بمضامين الخطاب الملكي السامي بالمناسبة، وما سيحمله من آمال عريضة في المستقبل، في ظل التكامل المفروض بين دول شمال إفريقيا عامة، وبين المغرب والجزائر بصفة خاصة.

جمال الشغل والصحة والتعديل والإستهداف إلى آخره... وأريد أن أנוه بالمناسبة، بالنقاط التسع التي ربحها المغرب في هذا الصدد في مجال تصنيف ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي سنويا "Doing Business"؛

التوضيح الرابع: إن الدور الفاعل لحزبنا من أجل ترسيخ الإستقرار السياسي لبلادنا تحت قيادة جلالة الملك، وبالأساس منذ حكومة التناوب التوافقي وحتى الآن لا ينكره إلا جاحد، كما لا يسعنا إلا أن نذكر والذكرى تنفع المؤمنين، بمواقف الحزب الحكيمة والتاريخية في لحظات دقيقة من حياتنا السياسية الوطنية، حينما دافع حزبنا بإصرار على حق الآخر ليس في الوجود الشرعي فقط، وإنما في الوجود والنجاح لبعض الأحزاب الوطنية التي كانت تعيش حينها محنة حقيقية لا سيما في سنة 1983، وبعض أحداث 16 ماي الأليمة سنة 2003؛

التوضيح الخامس: إن النجاحات التي طالت بعض الجوانب من المشاريع الحكومية الأساسية أو المهيكلة، مثل مشروع "مخطط المغرب الأخضر" أو "مشروع التسريع الصناعي" وغيرهما، وهي في نفس الوقت تعتبر مشاريع الدولة المغربية تحت قيادة وتوجيهات جلالة الملك أعزه الله. وبقدر ما هو محمود خضوعها للتقييم الموضوعي والبناء، بقدر ما لا ينبغي حشرها في حسابات جزئية ضيقة، إن نجاحات الوطن أكبر من نجاحات الأحزاب؛

التوضيح السادس: ويتعلق الأمر بموضوع حساس يرتبط بهويتنا وكياننا وهو موضوع اللغة الأمازيغية، من حق حزبنا أن يكون مدافعا عن تنزيل مقتضيات الدستور، وأن يدافع عن إحدى المكونات الأساسية للهوية الوطنية وهي الثقافة الأمازيغية. وأود التذكير في هذا الصدد، وللتاريخ أن أول سؤال شفوي تم تقديمه كاملا باللغة الأمازيغية، تقدمت به نائبة برلمانية سابقة بجمعية خلال الولاية التشريعية السابقة. ونحن ندافع عن اللغة والثقافة



السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2019، يأتي كذلك، وكما جاء في عرضكم السيد الوزير، في سياق ظرفية دولية صعبة تتميز بتنامي السياسات الحمائية، وتفاقم حدة التوترات التجارية بين القوى الكبرى خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذا تزايد الصراعات الجيوسياسية وما ترتب عنها من انعكاسات على تراجع آفاق النمو العالمي، والتقلبات الكبيرة في أسعار الغاز والبتروال. لكن هذا المشروع يأتي أيضا في ظل تصاعد المديونية لبلدنا نحو مستويات قياسية في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة الإقتراض من المؤسسات المالية الدولية أو القارية، رغم تحذيرات المجلس الأعلى للحسابات كما جاء في عرض رئيسه، الذي ألقى تحت هذه القبة البرلمانية يوم 23 أكتوبر 2018.

ومن جهة أخرى، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2019 يرتبط كذلك بسياق تفاقم عجز الميزانية، وحدة الإختلالات الإجتماعية والمجالية، واستمرار شبح البطالة واستفحالها، حيث نجدها على سبيل المثال تصل إلى 40% لدى الشباب ما بين 15 و 25 سنة في المجال الحضري. طبعاً إن الحكومة تراهن في قانونها المالي الجديد على سياسات عمومية إرادية وطموحة، مطبوعة بحس إجتماعي تضامني لافت لمواجهة هذا الوضع الصعب.

وقد سطرت أولويات ثلاث لمشروعها، ونحن نؤيدها تماما في هذه الأولويات التي هي:

أولا- دعم القطاعات الإجتماعية كالصحة والتشغيل؛

ثانيا- تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية؛

ثالثا- إعطاء دينامية جديدة للإستثمار ودعم المقاولات وخاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

إننا في فريق التجمع الدستوري، نشتم ونلتف حول المبادرة الملكية الذكية والحكيمة التي تتأسس من جهة على التثبث بثوابت وحدتنا الترابية المقدسة، ومن جهة أخرى تفتح بإيجابية وثقة على المستقبل لتجاوز الصراعات المفتعلة بشأن قضية الصحراء المغربية المسترجعة.

إن الحوار بين المغرب والجزائر، هو حوار إستراتيجي، وهو مفتاح أساسي للجواب بعقلانية وبروح ملؤها التعاون المشترك، المؤسس على التركيز على المصالح والمنافع المشتركة، وللجواب أيضا على انتظارات ومطالب الشعوب بمنطقتنا. إن مبادرة جلالة الملك نصره الله، في خطاب الذكرى 43 للمسيرة المظفرة، والتي تدعو الجزائر إلى حوار واضح وصريح وبدون شروط مسبقة، للخروج من حالة الجمود التي تعيشها العلاقات بين البلدين الشقيقين، بل واقتراح مأسسة هذا الحوار عبر آليات تشاور، وما تلا هذه المبادرة من إشادة دولية واسعة، لتؤكد أن هذا النداء هو موقف واقعي وعميق من أجل المصالحة، ومن أجل إشاعة السلم والأمن بهذه المنطقة، بل وبالقارة الإفريقية عامة.

إن قانون المالية لسنة 2019، يأتي في خضم التفكير من أجل بلورة نموذج تنموي جديد، تحت التوجيهات الملكية السامية، كفيل بمواجهة تحديات البطالة، والأمية، والهشاشة، والفوارق الإجتماعية والمجالية، والتحولت في البنية العمرية للسكان. نموذج سيمكننا من تحقيق وتيرة سريعة للتنمية المتوازنة والمستدامة، وقد ساهمنا ونساهم باقتراحاتنا، واجتهاداتنا في هذا المجال لا سيما من خلال وثيقة مسار الثقة. إننا مطالبون كممثلين للأمة، أن ننخرط بقوة إيجابية في هذا النقاش الأساسي والمهم الذي يجب أن يدشن مرحلة جديدة وواعدة نحو المستقبل بالنسبة لبلادنا.



واعتماد خطة مندمجة للشباب. وبالمناسبة، لا يسعنا إلا أن ننوه بأهدافها الشجاعة، وقوتها الإقتراحية المبنية على التشخيص الدقيق والتحليل المهني المستقبلي، كما نستحضر انكباب الحكومة على وضع نظام لضبط عملية استهداف الفئات المعوزة والفقيرة والهشة، عبر السجل الإجتماعي الوطني، سعيا إلى تطوير أفضل لمنظومة الحماية الإجتماعية الوطنية وإدراج عدد من التحفيزات الضريبية وغيرها لفائدة المقولة، وكذا لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية.

ولا بد كذلك، أن نثمن البرنامج الطموح والإستراتيجي الوطني تحت توجيهات جلالة الملك نصره الله، للحد من الفوارق الإجتماعية والمجالية بالعالم القروي، والحفاظ على التماسك الإجتماعي ضمن منظور مستقبلي لخلق طبقة وسطى، من شأنها أن تكون قاطرة لنهضة قوية ونوعية وواعدة بالعالم القروي، لتمليك ذوي الحقوق لأراضي الجموع على خلفية تشجيع الإستثمار بالإستغلالات الفلاحية، وتجاوز عدد من الإختلالات المتصلة بالحقوق العينية لمستغليها.

وبهذه المناسبة، فإن فريق التجمع الدستوري بجميع مكوناته السياسية وأعضائه، شارك بجدية ومسؤولية في مناقشة مضامين وتدابير مشروع القانون المالي، وكان له حضورا وازنا في مختلف اللجان القطاعية، حضورا تشاركيا ومساهمة في النقاش والإقتراح والتحليل الهادف إلى تقييم منجزات الحكومة خلال السنة الجارية، والتحقق من تنفيذ الإلتزامات المالية لسنة 2018. ومن خلال هذا التنفيذ، نحاسب الحكومة على فعالية النجاعة القطاعية وأثرها على الوضع الإقتصادي والإجتماعي والمالي الوطني، واستحضار حاجيات ومطالب المواطنين والمواطنات من مواقعهم المختلفة ونشاطهم المهني والمجتمعي.

وانسجاما مع موقعنا السياسي في إطار الأغلبية الحكومية، وإلتزاماتنا الإجتماعية مع المواطنين والمنتجين والفاعلين، فإن فريقنا

لذلك، فنحن في فريق التجمع الدستوري، نسجل الزيادات الجديدة لسنة 2019 بتخصيص 7 ملايين درهم للرفع من النفقات الموجهة للقطاعات الإجتماعية، وخاصة التعليم والصحة بتوجيهات من جلالة الملك نصره الله، و3,3 مليار درهم برسم التطور السنوي لكتلة الأجور عن السنة الجارية، وإن كانت غير كافية لتلبية متطلبات حوار إجتماعي منتج، وزيادة خمس ملايين درهم للإستثمار العمومي في إطار الميزانية العامة، و2,7 مليار درهم لمواصلة وتعزيز الإصلاحات لا سيما في مجال الجهوية، وإصلاح العدل، والتقاعد، والمراكز الجهوية للإستثمار.

كما نثمن عاليا في فريقنا، مواصلة الحكومة لمجهودها الإرادي لدعم الإستثمار العمومي بشأن الإستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى للبنية التحتية، مع إعطاء الأولويات للقطاعات والأوراش ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل "مخطط التسريع الصناعي" و"مخطط المغرب الأخضر"، هذا المخطط المطلوب اليوم كنموذج رائد من طرف عدد من الدول الإفريقية أو السائرة في طريق النمو. لكن رغم كل هذا المجهود في تعبئة الموارد المالية لتغطية النفقات والبرامج المذكورة، فإننا نعتقد أنه لا بد من إدخال إصلاحات ضريبية واسعة في المستقبل، ليتحمل الجميع المساهمة في الأعباء العامة بإنصاف والتزام.

السيد الرئيس،

إن فريق التجمع الدستوري، يسجل كذلك جهود الحكومة للإسراع بإخراج النصوص التشريعية والتنظيمية والمؤسسية الجسدة لهاته الأولويات الثلاث، على غرار مشروع قانون إطار يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومشروع قانون يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للإستثمار، وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للإستثمار وإصدارها للميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، واتخاذ الإجراءات لتطوير التكوين المهني والتعليم الأولي والتشغيل الذاتي، وكذا في مجال ملاءمة التكوين مع فرص الشغل،



million de dirhams غنبدووا نخلصو 3% على البيع، كان ساد عدة نقاشات داخل الشارع. ولكن اليوم التفاعل ديالكم مع أننا نوصلو مليون درهم ل 4 مليون درهم، التفاعل ديالكم أن حتى ديك 3% ما تخلصش على la totalité ديال ثمن البيع، تخلص على ما فوق 4 مليون درهم، هذا سجل وقع إيجابي على المواطنين.

أيضا الضريبة على القيمة المضافة، على ما يسلمه الشخص لنفسه، حقيقة احنا ملي جات هاذ الضريبة قلنا أولا.. ومنهم أنا السيد الوزير، قلت بأن اليوم الوزارة وإدارة الضرائب كتشوف غير المصلحة ديالها. ولكن ملي وصلنا في النقاش، le fait أنكم قبلتو أن المواطن يبقى يخلص على le barème القديم ديالو، bien-sûr احنا اتفقنا معاكم فهاديك الإشكالية ديال وضع le tableau des déductions لأن كيف ما كان الحال، راه حتى احنا مسؤولين على الميزانية ديال البلاد. إذن ملي تفهمنا الوضع بأن داك le tableau كيسمح لإدارة ديال الضرائب، وكيسمح لوزارة المالية أنها دير les recoupement على الناس اللي كيبيعو المواد ديال البناء، تفهمناه وصادقنا عليه وكنشكروكم على التفاعل معاه.

كانت أيضا المسألة ديال الوعد بالبيع، الوعد بالبيع اللي كان كيشكل حتى هو واحد العبء ثقيل على واحد المواطن بسيط اللي بغى يشري واحد العقار، وكنا حنا كنعتهروه injuste، أنه الوقت اللي كيسبق الفلوس للموثق، كيخلص 200 درهم de droits fixes في l'enregistrement في الوقت اللي كيسبقو للبائع، كيخلص 1,5، وهاذ 1,5 فعاديك الوقتية كتشكل واحد العبء ديالو كبير، واليوم le fait أنكم قبلتو 200 درهم هذا مسألة إيجابية للحكومة تسجل للحكومة.

بجميع مكوناته السياسية قدم تعديلات واقتراحات ترمي إلى تخفيف العبء الضريبي على الطبقة الوسطى والمحافظه على تماسكها وتوازنها. إلى جانب تعديلات أخرى لفائدة المقاوله الوطنية، وتعزيز وضعيتها المالية من خلال حوافز جبائية.

ومن باب الأنصاف والإنصاف الحكومي، فإننا نسجل بكل ارتياح وإيجابية، التعامل الإيجابي للحكومة التي أخذت بعين الاعتبار تعديلاتنا المقدمة السنة المالية الماضية، وضمنتها في مشروع القانون المالي الحالي، وافية بوعدنا وهذا التعامل محل تقدير من طرف فريقنا.

وفي نفس الإطار، نسجل بكل إيجابية ما أقدمت عليه الحكومة من تشطيب للديون التي تراكمت على الشباب، وفتح صفحة جديدة لفائدتهم لاستئناف نشاطهم بكل ثقة واطمئنان وتفاؤل، وتوفير فرص أخرى للنجاح أمام هذه المقاولات الفتية. ومن هنا السيد الوزير، نيابة عن هؤلاء الشباب، نتوجه لكم بالشكر الجزيل على هذا الإجراء، لأنه كان يعتبر عبء ثقيل على هاذ الشباب، -بكل صراحة اليوم راه ما بقاوش شباب، كانوا شباب ملي خذاو هذاك القرض واليوم أصبحوا بحكم هاذ الوضعية اللي توضع فيها، أصبحوا بمثابة شياب-، واحنا كيمثلين للأمة نيابة عنهم كنشكروكم على هاذ التعديلات.

كما كنشكروكم السيد الوزير، على التفاعل ديالكم الإيجابي مع عدة تعديلات اللي كتهم الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة، تعديلات كانت كتمشي في صميم هذه الطبقات. اليوم السيد الوزير، ملي كان خرج المشروع وقبل المناقشة ديالو، جاو فيه عدة نقط، جميع رجال الصحافة، والناس في الشارع كتكلم أنه جا مشروع كيستهدف الطبقة المتوسطة، في حين أنه كان مشروع قابل للنقاش، والتفاعل ديالكم الإيجابي بكل صراحة، حد من هاذ الإشكالات. وأخص بالذكر المشكل ديال الضريبة على الأرباح العقارية، ملي خرج المشروع، أننا اليوم au dela d'un



التنصيب عليها داخل القانون المالي على الأقل غادي نحفظو الحق ديال هاذ الناس. إذن إضافة إلى تعديلات أخرى إيجابية يضيق الوقت عن ذكرها بالتفصيل. وفي هذا المقام لا يسعنا إلا التقدم بالشكر والتنويه بتفاعلكم، السيد الوزير، وتجاوبكم وسعة أفقكم مع تعديلاتنا واقتراحاتنا.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2019 على غرار مختلف قوانين المالية، لا يتأسس فقط على رؤى وتوجهات وسياسات عمومية، أو معطيات مالية واقتصادية فقط، بل يتأسس كذلك على نظام للحكامة بما تحمله من ضرورة ومراعاة إلتقائية السياسات العمومية، والحرص على تقييم آثارها على أرض الواقع، وإعمال الشفافية على مستوى التدبير العمومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

اسمحو لي أن أختم تدخلتي هذا بلفت النظر إلى ظاهرة خطيرة، أصبحت تتنامى وتمثل في الشوشرة الكبرى التي بدأت تسعى إلى النيل من وطننا، ومجتمعنا، قبل أشهر وتوظف فيها بمكر منصات التواصل الإجتماعي. نعم، إننا نعيش مثل جميع الدول الأخرى، في عصر العولمة التكنولوجية الجارحة، نعيش تغييرات بنوية كبرى طالت وسائل الإعلام والتواصل وأنماط إنتاج المعلومات ونشرها واستهلاكها.

لكن ما يقع اليوم، في بلادنا في الآونة الأخيرة، ويتصاعد بمكر وهو أن منصات التواصل الإجتماعي هاته أصبحت فضاء مناسباً لتيارات الخلخلة والتشكيك والعدوانية والإفتراء المنظم، والتحريض الذي يبدو أنه لا يمكن اختزاله في ردود فعل فردية منعزلة، بل يبدو ويجب أن نعمق البحث سريعاً في هذا الشأن. إنه صادر عن جهات وكتائب منظمة تعمل على تحضير شروط

كنا تكلمنا على السكن الإقتصادي، وتكلمنا كثير على السكن وبما فيهم الطبقة المتوسطة التي تفتقد اليوم لمنتوج خاص بها، وتكلمنا على السكن الإقتصادي بكل شموليته، كنا جنبنا في إطار الأغلبية، جنبنا واحد التعديل اللي عدنا فيه النظر الشمولية ديال هاذ المنتوج ديال السكن الإقتصادي، وسجلنا أنه ما تمش الرفض ديالو، تم التأجيل ديال المصادقة عليه لأن هاذ المنتوج غادي يسالي مع سننة 2020 واحنا تفهمنا أن من هنا لسنة 2020 خصنا نعيدو الصياغة ديالو، ونعيدو كل الشروط ديالو بما فيها les subventions السيد الوزير، الامتيازات اللي كتعطي ولينا كنبالو أن الإمتيازات تمشي مباشرة للمواطن، واقترحنا لما لا أن تكون هاذ الإمتيازات هي مساهمة الدولة في les intérêts bancaires التي تنقل الكاهل ديال هاذ الناس لأن اليوم، السيد الوزير، وانتما جيتو من عالم الأبنك، غتفهمو هاذ المسألة مزيان، لأن اليوم واحد المواطن بسيط اللي كيشري بارطما ديال 25 مليون، كيسبق 5 مليون وكياخذ 20 مليون على 25 سنة، اليوم البارطما على 25 سنة كتقام عليه البارطما ب54 مليون. إذن إيلا كانت المساهمة اليوم، حيدو ديك la défiscalisation اللي كتمشي للمنعش العقاري ونعطيوها للمشتري، إيلا كانت هاذ المساهمة في إطار les intérêts bancaires ولما لا كسائر البلدان الأجنبية "impôts" لأن المواطنين في الآخر غادي يولي كيلقى راسو هاديك البارطما اللي كانت تتقام عليه على 25 عام ب54 مليون غادي تقام عليه ب30 مليون، أو 32 مليون وهما يمكن يخدموا هاذ الطبقة السيد السيد الوزير.

سجلنا أيضاً وهذه معارضة وأغلبية، سجلنا التنصيب على ضرورة احترام نسبة 7% من les postes budgétaires لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. هذا قانون كان صدر السيد الوزير، 7% لكن مع كامل الأسف مكاتتش كطبق، اليوم



السياسية، ولأنها نابعة قبل هذا وذاك من الدستور. كما لا يسعنا، إلا أن نشجب، وبقوة بعض الإنزلاقات التي تقع والتي تسيء لثوابتنا ومقدساتنا، مثل مل أقدم عليه بعض المتهورين من إحراق للعلم الوطني، ولما يرمز إليه هذا العلم من وحدة وعزة وشموخ. والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن.. السادة الرؤساء الكلمة الآن للسيد الرئيس نور الدين مزيان، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وتليه.. السي بووانو سمع لسي مزيان.. ويليه تدخل السيدة النائبة ربيعة المنصوري.

النائب السيد نور الدين مزيان رئيس الفريق الاستقلالي

للوحة والتعادلية:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب، النائبات،

السيد الرئيس، الإخوان في التجمع الوطني للأحرار بقي لهم واحد 20 دقيقة، السي كميل 16 دقيقة، السي كميل كيتنازل لنا على ديك 16 دقيقة، ما بغيتيش، مرحبا. على كل السيد الرئيس، بطبيعة الحال ناقش القانون المالي لسنة 2019، والقانون المالي هو خارطة طريق لسنة اقتصادية وإجتماعية ومالية وكل الميادين ورياضية وثقافية، وناقشها اليوم في حضور ثلاثة وزراء، للأسف، ناقش القانون المالي لسنة 2019 في حضور ثلاث قطاعات لا غير، كأن القطاعات الأخرى لا يهمها الأمر، في

تفكيك بلدنا والعبث بمؤسساته الشرعية وفق أجدات مجهولة، مع توظيف الفقر والحرمان والمهاشاة والصعوبات الإقتصادية والإجتماعية، وتنامي المطالبات الحقوقية المشروعة لمواطنينا، من مما لا يحمل في جواله نموذج وصور لهذه الرسائل الملمومة؟، ومن منا لم يسمع أو يشاهد صورا وتعليق ساخرة صادرة من جهات معلومة أحيانا، ومجهولة أحيانا أخرى؟، تستهدف تأجيج السخط الإجتماعي، وتصفية الحسابات السياسية، وترويج معلومات خاطئة، والإساءة إلى الشخصيات العمومية طولا وعرضا.

إن تأجيج الإشاعات والأخبار الملققة، باستغلال واقع انتشار الأمية، والجهل، والفقر والحدار مستوى التربية والتعليم والثقافة، وانحياز السلوك المدني وتراجع منسوب المواطنة. ونحن كبرلمانيين، وكمؤسسة برلمانية، من الضحايا البارزين لهذا السلاح الفتاك، كما لم تسلم منه جميع المؤسسات الدستورية على اختلاف أنواعها ومراتبها. كل هذا ساهم في إشاعة جو عام كئيب من الريبة والإرباك والتشاؤم والكفر بالوطن ومؤسساته لدى فئات عريضة، تتنامى باستمرار في غياب خطاب مضاد يتأسس على تشخيص علمي للظاهرة وتداعياتها، وفي غياب خطط لمواجهةها. لذلك، يجب علينا أن نفكر جميعا في تطوير تشريعاتنا لتحسين بلدنا ومؤسساتنا، وللرد على هذا التحدي، ومطالبون أيضا بنقد سلوكياتنا وتغييرها، لتأسيس علاقة شفافة مع المواطن على أساس ضمان حقه في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة، وتشجيع المبادرات النهضوية الرامية إلى إشاعة المنطق والعقل داخل مجتمعنا، والحرص على تحقيق العدالة الإجتماعية.

وفي الختام، إننا في فريق التجمع الدستوري، لن نقبل بأي حال من الأحوال التهجومات المقيتة، والتي لا علاقة لها بجرية الرأي والتعبير، والتي ترفع ضد رئيس حكومتنا بأسلوب سوقي غريب عن المعجم المغربي العريق. إن مؤسسة رئيس الحكومة، علينا جميعا احترامها لأنها تمثل مجموع المغاربة على اختلاف مشاربهم



وكذلك لا بد من الإشارة، إلى أننا هنا نناقش القانون المالي لهذه السنة ونعيش احتقاناً إجتماعياً غير مشهود، بل أكثر من ذلك، هذا الإحتقان تطور إلى الحركة التلاميدية التي تم إحياءها يعني بعد سنوات من الجمود. فالأسف، ولكن إحياء هاذ الحركة التلاميدية تختلف عن الحركة التلاميدية التي ساهمت في التصور السياسي، وفي صناعة قرارات كبرى في الماضي. فلذلك، للأسف الشديد أن هذا الإحتقان امتد إلى جميع القطاعات، ونرجو من الحكومة كذلك أن تعالج بشكل مستعجل كل هذه الإختلالات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

تشكل مناقشة مشروع قانون المالية السنوي لحظة دستورية وسياسية بالغة الأهمية، وهي مناسبة لنجدد في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب، على أهمية الأشواط الكبرى التي قطعتها بلادنا في كل المجالات، بفضل التلاحم التاريخي لأمتنا، ملكا وشعبا. وهو ما أفرد لوطننا وضعاً استثنائياً من الإستقرار والتنمية في منطقة كانت ولا زالت محط صراعات جيوسياسية دولية، استقراريشكل في حد ذاته فرصة ثمينة لبناء دولة المؤسسات وسمو القانون، مسلحين في ذلك بالإجماع الوطني المطلق حول ثوابتنا الدستورية الجامعة.

ويهمنا هنا، أن نعبر عن اعتزازنا الكبير بوحدة صف أمتنا، وصمودها في دفاعها المستميت عن قضيتنا الأولى، قضية وحدتنا الترابية مقدسة، وهي معركة لا هواده فيها. ولا بد أن نؤكد من هذا المنبر، أن جهاتنا الجنوبية أضحيت اليوم تنعم بمقومات تنمية مستدامة نتيجة، بطبيعة الحال، للمشاركة الفاعلة لسكانة الصحراء المغربية، سواء في دينامية البناء أو التنمية الوطنية أو في تدبير الشؤون السياسية والتنفيذية المحلية. وهو ما أصبح محط إشادة من المجتمع الدولي والحقوقي، كما نؤكد على ضرورة استرجاع مدينتي

حين بأن القانون المالي هو مخصص، بطبيعة الحال، لكل هذه القطاعات. إذن فهذه سنوات ونحن نبدي، خلال هذه السنوات الأخيرة ونحن نبدي بهذه الملاحظة ولا آذان لمن تنادي.

إذن فنتمنى السيد الرئيس، يعني، نشغل سويًا من أجل إحضار الحكومة ولو بالإجبار، بطبيعة الحال، لأن نحن نحاطب الحكومة ولا نحاطب السيد وزير المالية ولا السي الداودي ولا السي يتيم، فلذلك هذا تعبير وحيد يمكن، يعني، هو أنه الحكومة ومكونات الحكومة غير مهتمة، وهذا طبيعي جدا وخاصة خلال هذه السنوات الأخيرة من عمر هذه الحكومة، وهو طبيعي جدا ما نعرفه، وما نلاحظه، وما نعيشه من احتقان داخلي بين مكونات الحكومة، فهذا تبادل الإتهامات والقذفات، وأحيانا يصل إلى السب والقذف، فطبيعي جدا أنه، يعني، ما يحضروش لأنه حكومات داخل حكومة واحدة.

فلأسف، ما نتمناه هو أن تتدارك الحكومة هذه الهفوات، وأن تسعى إلى لمّ شملها ومعالجة مشاكلها قبل أن تتفرغ لمعالجة مشاكل المغاربة المختلفة. إذن فأعتقد أنه الحكومة التي لم تستطع أن تعالج المشاكل ديالها وتوحد صفوفها، كيف نتظر منها أن تعالج مشاكل المغاربة؟ كنفولو نحاطب الحكومة من جديد، وأن هناك ميثاق يجمعكم، والميثاق بمثابة قسم، فلأسف أنه ينتهك يوما بعد يوم. إذن فنتمناو، إن شاء الله، أنه الحكومة تدارك، وتلمّ شملها وتصلح ذات البين ديالها، وباقي مكونات الحكومة أن تتدخل، أن تتدخل لإصلاح ذات البين، وإذا لم تستطيعوا فالمعارضة رهن الإشارة من أجل إصلاح ذات البين، نتدخلو بيناتكم بالخيط الأبيض، نعم، ونحن في حزب الاستقلال، بطبيعة الحال، يمكن أن نقوم بهذا الدور، من أجل، بطبيعة الحال، من أجل مصلحة هذا الوطن، ومن أجل مصلحة وتنزيل البرامج التي من أجلها تعاقدم حولها مع الشعب من خلال هذه المؤسسة؛ مجلس النواب والبرلمان برمته، إذن هذا من جهة.



إمارة المومنين، والتي شكلت عبر التاريخ أحد أبرز عناصر الإستقرار والأمن الروحي للشعب المغربي.

وبكامل اليقظة اللازمة، فإن الفريق الإستقلالي يرفض المحاولات البئيسة التي تحاول اصطناع صراع مفتعل بين اللغتين الدستوريتين؛ اللغة العربية والأمازيغية، ونشر التفرقة وخلق فتنة ثقافية مجتمعية زائفة، كما نرفض محاولات البعض فرض إستعمال عبارات الدارجة في مقررات دراسية، أو ربط القصور التنموي وأعطاب التعليم باللغات الدستورية، في قراءة تحمل في طياتها عددا من مركبات النقص والقصور، فالإنفتاح الثقافي واللغوي كخيار تاريخي لأمتنا لا يمكن أن يكون مطلقا على حساب لغاتنا الدستورية أو مقومات هويتنا الوطنية. لذلك، فإننا ندعو الحكومة ومختلف مكوناتها إلى ضرورة الإسراع بالمصادقة على القانون التنظيمي لمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. واختزالا لواقع هذه المنظومة، منظومة التعليم هي الشعارات التي رفعت قبل يومين أمام قبة البرلمان والشعارات التي رفعت في أماكن أخرى وفي مدن أخرى، التي تخدش للأسف الأخلاق والدين وكل القيم، لأنه المنظومة ديال التعليم ديالنا للأسف تفتقد للقيم، تفتقد للأخلاق، تفتقد للهوية وثوابت الأمة، فلذلك حان الوقت جميعا، أن نسرع وتسترع معنا الحكومة من أجل يعني تدخل عاجل لإصلاح كل هذه الإعوجاجات التي أنتجت لنا للأسف ما رددّه يعني، التلاميذ، يعني في الشوارع خلال هذا اليوم، إذن هذا خلال الأيام السابقة.

السيد الرئيس،

إن الممارسة الديمقراطية ليست طرفا ولا تكتيكا سياسيا، بل هي سبيل آمن نحو التقدم وهو ما يدعونا للتنبيه أن تعطيل الديمقراطية بفعل عدد الممارسات التي تتنافى مع أعرفها وقواعدها لن يسهم إلا في مزيد من الضبابية والغموض، وهي السمات التي أضحت تطبع الفعل السياسي ببلادنا للأسف. فكيف يمكن أن

سبته ومليبية المغربيتين المحتلتين والجزر الجعفرية، مشددين في هذا السياق أن منطق التعايش والتعاون الذي يربطنا مع جارتنا الشمالية إسبانيا، تاريخيا وجغرافيا، لا يمكن أن يكون على حساب الإنتقاص من سيادتنا أو وحدتنا الترابية.

ومن منطلق التعاون والتعايش، فإن الفريق الإستقلالي ينوه عاليا بالمبادرة الملكية الصادقة والسديدة لفتح حوار جاد وإستراتيجي مع الجزائر، بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين، ويمكنهما من المضي سويا نحو تحقيق التقدم والإستثمار الأمل لفرص التنمية الهائلة المتاحة، بعيدا عن منطق النزاعات المفتعلة، وبما يسهم في تعزيز وحدة المغرب الكبير.

ولا يفوتنا هنا، أن نجدد التقدير والإعتراف لقواتنا المسلحة الباسلة، تحت قيادة جلالة الملك، القائد العام للقوات المسلحة الملكية، على ما تبذله من تضحيات وطنية استثنائية، للدفاع عن حوزة الوطن وحماية الوطن، وحماية حدوده من كل التهديدات أو الإستفزازات المرفوضة. كما نشيد عاليا بالروح الوطنية لرجال الأمن، والقوات المساعدة، والدرك الملكي ورجال الوقاية المدنية.

السيد الرئيس،

إن تحقيق وطن التعادلية والكرامة، هدف لا يمكن بلوغه بالأرقام المجردة، ولا بالمعاندة في الاستثمار في الحجر بدل البشر. ومنها أؤكد أن من مقومات الإنسية المغربية مستمدة من تاريخ أمتنا الإسلامية وحضارتها ينبغي أن يكون نبراسا لعملنا، تلك الإنسية المتفردة والمتشعبة بالثوابت الجامعة للأمة وقيمها الحضارية، والتي تواجه اليوم تحديات حمة تفرضها خارجيا نتائج العولمة وتأثيرات الثورة التكنولوجية، وداخليا نزعات شاذة تحاول جاهدة خلق أزمة حول الهوية الوطنية، وهي نزعات تواجهها الأمة موحدة بالرفض المطلق مستندة في ذلك على ثقفتها المطلقة في مؤسسة



الإنتخابية وتكوين المجالس والمؤسسات الهجينة، الصورية الوهمية، وضعف استباقية التدخل الحكومي، وهزالة مردودية الإستثمار العمومي، وغياب العدالة المجالية في توزيعه هي في الحقيقة الأسباب الحقيقية لتزايد الاحتقان وتنامي الطلب الإجتماعي. ويلزم القول هنا، أن الحكومة تتحمل المسؤولية الكاملة في أحداث الحسيمة المؤلمة، ومنها في الحسيمة وفي جرادة وفي زاكورة وفي مناطق أخرى، أي منطقة هي الحكومة التي تتحمل فيها المسؤولية.

ومن هذا المنبر، نعبر عن اعتزازنا في الفريق الفريقي الإستقلالي بالمبادرة الملكية السامية، والعطف المولوي، في إطلاق سراح مجموعة من معتقلي أحداث الريف، ولا زلنا بطبيعة الحال، نطالب بإطلاق الباقي لأنه الذي يجب أن يحال من خلال هذه الأحداث ليس هم الذين خرجوا للإحتجاج، ليس سكان الحسيمة الذين خرجوا للإحتجاج للمطالبة بتصحيح، وبحقوقهم الإجتماعية والإقتصادية، بل الذي يجب أن يحاكم هي سياسة الحكومة التي فشلت في إحقاق وتحقيق العدالة المجالية، نعم تحقيق العدالة المجالية وتكافؤ الفرص بين مختلف المناطق.

إذن، كما يلزم القول أن الحكومة تتحمل مسؤولية كذلك حتى في كل أحداث جرادة، وقبلها كما قلت بزكورة، وللأسف الشديد، ما تشهده مختلف مدن المملكة اليوم من احتجاجات مختلفة بفعل القرار الإرتجالي بتغيير مثلاً، غير هاذ الشي ديال ما حدث في يعني، ثاني الآن احتقان، على ساعة فقط على الزيادة على تثبيت الساعة لأنه ليس المشكل في تثبيت الساعة، المشكل في طبيعة القرار الإرتجالي المفاجئ، إيلا كانت الحكومة بغات تزيد ساعة تزيد جوج، ولكن تهيأ بالمشاورات، تهيء الحالة النفسية قبل، ولكن الحكومة تفاجأت والشعب تفاجأ والكل يتفاجأ، إذن ساعة زيادة تثبيت ساعة خلقت فوضى في البلاد؛ إضرابات التلاميذ، وكذلك بعض القطاعات تنهياً وتتأهب كذلك لفعل نفس الاحتجاجات للإحتجاج.

تفسر الحكومة للمواطنين والمواطنات إعلان تصويت جزء مهم من أغلبية التحالف الحكومي لصالح مرشحي المعارضة، هو في مواجهة مرشح من الحزب الأول في الأغلبية، وهو ما يعتبر بكل المقاييس عبثاً سياسياً وتكريساً لهذا العبث السياسي للأسف، الذي يبرهن عدم قدرة الحكومة على التمثيل الديمقراطي لروح وجوهر الدستور، فما حدث مؤخراً بمجلس المستشارين أثناء تجديد النصف هي وصمة عار في جبين الديمقراطية الوطنية والأعراف الديمقراطية التي ناضلت الأحزاب الوطنية من أجل انتزاعها.

إذن فهذه الظاهرة بطبيعة الحال أنه الأغلبية تؤيد وتجمع من أجل مساندة أحد مرشحي المعارضة، بطبيعة الحال، شيء غير مفهوم، وقد بحثنا عن هذه الحالة في العالم في ديمقراطيات العالم، لم نجدتها إلا في الغرفتين في المغرب وفي الغرفة الثانية، للأسف. يجب أن لا يتكرر ذلك، يجب أن لا يتكرر ذلك لأنه الرسائل التي نرسلها إلى الشعب المغربي الذي ينتظر ومنتظر منه المصالحة هو زرع الثقة، ولكن أية ثقة نزرعها بمثل هذه الممارسات المشينة التي تستهدف روح الديمقراطية والشباب والأمل في المستقبل؟، إذن فنحن ندعو الشباب إلى الإنخراط، ولكن بهذه الرسائل نطلب منه كذلك الابتعاد عن العمل السياسي وعن الأحزاب وعن كل ما من شأنه أن يؤطره، للأسف.

إذن فإذا كانت بلادنا قد حققت بفضل التراكم النضالي لمكونات الأمة مكتسبات كبرى على مستوى ضمان الحقوق والحريات، والتي أضحت تحتل مكانة بارزة في دستور المملكة، وبشهادة كل الفاعلين الدوليين والمنظمات الحقوقية والحقوقية الدولية. وعليه، فإن مسؤوليتنا الوطنية الصادقة تجعلنا ننبه الحكومة أن بعض تراجع الحريات العامة ببلادنا لا يتناسب مطلقاً مع المنظومة الدستورية والقانونية في هذا المجال، وأن هشاشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والإلتفاف حول مخرجات العمليات



الاحتجاجات الإجتماعية وظاهرة الهجرة السرية والعلنية. إذن أول مرة كنعرفو أن عودة الهجرة السرية بشكل لافت للنظر، مكانتش، المغاربة كانوا مقتنعين بأرزاقهم ويشغلون داخل وطنهم، ولكن مباشرة بعد حراك الريف فوجئنا بتنظيم هجرة يعني غير مسبوق في التاريخ المغربي، ونتساءل هل هذه الهجرة موجهة ومدبرة أحيانا؟، الكل يتحدث بأن الهجرة أمام المملأ أمام الأعين، الهجرة اللي كانت بطبيعة الحال ما نقولش الثمن ديالها، كانت هاذوك المافيا كيشغلو ب5 ديال المليون، 6 ديال المليون ولآت الهجرة 5000 درهم. إذن من يقف وراء تهجير المغاربة نحو الضفة الأخرى؟، هذا سؤال عريض يجب أن يطرح، من له مصلحة في تهجير المغاربة إلى الضفة الأخرى؟، هذا سؤال أيها الإخوان، أيتها الأخوات، السادة الوزراء.

إذن ما فهمناها حتى احنا، الهجرة في اليوم في السر والعلن وبشكل مستمر ومنظم، هذا سؤال عريض حين نطرحه بطبيعة الحال نطرحه غير على هذا الوطن وعلى سمعة الوطن وأبناء الشعب الذين يموتون في أعماق البحار، إذن فهذا بطبيعة الحال لا نقبله لهذه الأمة التي لها رصيد تاريخي وحضاري. كذلك للأسف أنه هاذ الهجرة لازالت متنامية وبشكل كما قلت لافت للنظر، إذن هذا من جهة.

السيد الرئيس،

إن فشل الحكومة في فتح الحوار الوطني حول مشروع النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه جلالة الملك، هذه السنة، وجمالية الملك، دعا وقمنا نحن كأحزاب بإعداد تصور، ولكن الشيء اللافت للإنتباه هو أن الحكومة لم تحرك ساكنا، خلال سنة من المفروض معنى ضيعنا عاما من عمر هذه الأمة، سنة وأنه جمالية الملك يؤكد بأنه النموذج التنموي السابق قد، يعني، انتهى مداه، إذن ماذا هيأنا كبديل؟ الآن كذلك سنة عاد غادي تنوض الحكومة تديرغادي ينخرطوا في لجنة معينة بمعنى أنه الزمان ما

إذن فهذا سلوك، إذن فالحكومة، للأسف، أنه قراراتها دائما مرتجلة، كيف تفسر الحكومة أنها يوم الخميس في مجلس حكومي، الجدول ديال المجلس الحكومي فارغ من هذه النقطة، والجمعة كذلك تدعو إلى اجتماع طاريء من أجل تثبيت الساعة، إذن هذا ارتجال، كان من الواجب على الحكومة أن تفتح على جميع الفئات من أجل التشاور، ومن أجل التهييء والتفسير حتى الدراسة للأسف جاءت بعد تثبيت هذه الساعة، الدراسة كايين اللي قراها ما كايينش اللي ما قراهاش، ولكن هذه الدراسة ورغم جديتها فأصبحت مرفوضة في أنه لم تكن بشكل استباقي، أنه كان من المفروض الدراسة تكون قبل أيام وقبل شهور وقبل أسابيع.

فلذلك، هذه كلها سياسة مرتجلة تتسبب بطبيعة الحال في احتقانات مختلفة، فهذه المناسبة بطبيعة الحال بسبب هذه الإضرابات ديال الحركة التعليمية، ندعو نحن في الفريق الاستقلالي أبناءنا التلاميذ للرجوع إلى أقسامهم، كما نرفض في الفريق الاستقلالي وندد بالمس بالعلم الوطني، والإقدام على استهدافه بأي سلوك، ورفع شعارات تتنافى والأخلاق العامة للأسف. كما ندعو الحكومة مرة أخرى إلى إعادة النظر في هذا القرار الخاطيء، لا يمكن لساعة أن تفرق بين مكونات الشعب المغربي، ساعة ضيعتوها لينا ساعات وأيام وشهور وسنوات وضيعنا عقود من الزمن، وتجي ساعة تفرق فيما بيننا! نرضي من؟ نرضي من؟ قولو لينا غير الحقيقة، ماهي أسباب النزول ديال هاذ الساعة؟ وبالمناسبة، نطالبكم من هذا المنبر بإسم الفريق الاستقلالي، التراجع عن هذا القرار، عن هذه الساعة التي تفرق بين المغاربة للأسف.

ويعني إنه السيد الرئيس، إننا نناقش اليوم مشروع قانون المالية في ظل حكومة تفتقد للرؤية الإستراتيجية في مواجهة تحديات كبرى، أهمها تعاضم أزمة غياب الثقة في المؤسسات، وفي الفعل والفاعل السياسي وفي ظل سياق وطني يعرف عودة



مكافحة الفساد المالي والإقتصادي والتدبيرى يعتبر الغائب الأكبر في خطاب الحكومة وتدابيرها المحتشمة، استبشرنا خيرا لا في الحكومة الأولى في نسختها الأولى ولا الثانية في البرنامج الحكومي ومن أولوياتها محاربة الفساد، لكن على أرض الواقع وبالارقام تشهد على خلاف ذلك. إذن فالفساد لازال مستشرى، ولازال متحكما في كل القطاعات وفي كل المجالات، إذن والحكومة التي ادعت بأنها إذا رفعت شعار نقطتين فقط لمحاربة الفساد غادي تكسب نقطتين في نسبة النمو، ولكن للأسف ما كاينش هاذ الإشارات إلى يومنا هذا، وخير دليل على ذلك هو ما يطرحه الآن تطرحه الآن تقارير المجلس الأعلى للحسابات باعتباره المؤسسة العليا للرقابة على المال العام وتدبيره، الذي يطرح أكثر من تساؤل خاصة فيما يتعلق بإحالة عدد مهم من الإختلالات التي كشفت عنها للقضاء، تفعيلاً للمبدأ الدستوري "ربط المسؤولية بالمحاسبة". ولذلك، لكن أثناء ما تقوم به أحيانا من إجراءات محتشمة يجب محاربة الفساد، يجب أن يسري على الجميع، على الصغير والكبير، هناك مفسدون كبار، هناك متلاعبون في الصفقات، هناك متلاعبون في المال العام، هناك من يدعي حماية العام وهنا نقول له حاميتها حراميتها. فلذلك يجب أن نفعل من طبيعة الحال هاذ القرار ديال محاربة الفساد على الجميع، مهما علت درجته استحضارا للمبدأ الدستوري "ربط المسؤولية بالمحاسبة"، ودوركم السيد الوزير هو حماية المال العام من أي تلاعب مهما كانت، مهما علت درجة المفسد.

وللأسف الشديد، فإن مشروع قانون المالية الذي تقترحه الحكومة يضرب في العمق الطبقة المتوسطة، والطبقة المتوسطة التي كانت تشكل ولا زالت صمام الأمان، للأسف خلال السنوات الماضية استهدفت هذه الطبقة المتوسطة وتم تفجيرها الشيء الذي خلق لدينا طبقتين؛ الطبقة البورجوازية والطبقة الفقيرة وحتى بعد تفجير الطبقة المتوسطة، القانون المالي يفتقد لإجراءات من شأنها

عندوش قيمة في عهد هذه الحكومة، لا قيمة للزمن في عهد هذه الحكومة، كذلك للأسف كذلك نتساءل بالنسبة، على كل ويبقى مشروع قانون المالية لسنة 2019، عنوانا بارزا لعجز الحكومة حيث كان من المفروض أن يتضمن التحولات يعني الأولى للنموذج التنوي الجديد، للأسف أنه ما فيهش إشارات للنموذج التنوي على أساس، ربما أنه سيطول عمر إعداد هذا النموذج التنوي بعد سنة أو سنتين.

كذلك بالنسبة للإستثمار العمومي الذي يبلغ 196 مليار درهم على المستوى الجهوي، على كل هذا المبلغ السيد الوزير كبير وعظيم جدا، من ارتفاع في نسبة يعني في مبلغ الإستثمار ليصل إلى 196 مليار. لكن أين أثر هذه الإستثمارات على الحياة اليومية للمواطن؟ مبالغ كبرى، ميزانيات كبرى يعني ترصد لمختلف القطاعات ولكن المواطن في تراجع، البطالة في تزايد، القدرة الشرائية في ارتفاع، يعني الأمية في تزايد، هدر مدرسي، الصحة في تراجع، رغم كل هذا لكن هناك 196 مليار واش فعلا هل نقوم بصرفها؟ هل هذا المبلغ يطرح عليه سؤال هل حقيقي أم فقط للاستغلال؟ نتساءل ونتساءل هناك أورايش كبرى بطبيعة الحال، ولكن 196 مليار للأسف مازال ما كاينش يعني كاين مازال توسيع هوة التنمية بين المناطق خاصة المناطق الحدودية والجلبية، فإذا كان المعدل الوطني هو 3000 درهم للفرد كمتوسط وطني للإستثمارات فإن المتوسط الجهوي غير فقط على سبيل المثال لجهة سوس-فاس-مكناس مثلا لا يتجاوز 1100 درهم، و1500 درهم في جهة درعة-تافيلالت فإنه للأسف بالمقابل يصل إلى 5200 درهم بجهة الدار البيضاء-سطات. إذن أين العدالة المحلية والتضامن بين الجهات بين مختلف المناطق.

السيد الرئيس،

مما لاشك فيه أن الفساد يعتبر أحد العوائق الكبرى أمام التنمية، بل لا تستقيم معه بنية أي نظام ديمقراطي، والحقيقة أن



إختصاصيين، ماذا هيأنا؟ عندي 11 بطاقة، 11 مليون منخرط في "الراميد"، فنحن نسميه بشيك بدون رصيد، هذه البطاقة ديال "الراميد" تساوي في الغالب شيك بدون رصيد، منين مكتوف لياش الحق في العملية المستعجلة، الحق في علاج الأمراض المزمنة، أمراض القلب، أمراض السرطان، أمراض الكلى، إذن ما الفائدة من هذه البطاقة؟

إذن فلذلك السيد الرئيس، فنحن من موقعنا بطبيعة الحال في المعارضة لا يمكن لنا إلا أن نهنئ الحكومة على خيبة أمل المواطنين فيهم، في مشروع خاصة في مشروع هذا القانون المالي، والكلام كثير ولكن على الحكومة أن تعالج أمورها قبل أن تتفرغ لعلاج أمور المغاربة وشكرا، للأسف الوقت لا يسمح.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للسيد الرئيس، دائما في إطار مداخلة الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدلية، الكلمة للسيدة النائبة رفيعة المنصوري.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

عظفا على ما تفضل به السيد رئيس الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدلية بمجلس النواب، اسمحو لي بإسم الفريق أن أتناول الشق الإقتصادي والمالي..

السيد الرئيس:

السيد الرئيس نستمعوا للسيدة النائبة إذا سمحتم.

أن تعيد التوازن والإعتبار لهذه الطبقة للأسف في غياب أي إستراتيجية لتقييم أثرها .

كذلك كنا ننتظر أنه بطبيعة الحال الطبقة المتوسطة تم إضعاء قدرتها الشرائية عبر الزيادات المتتالية في أسعار المواد الإستهلاكية والراجعة بالأساس إلى ارتفاع، كلها هاذ المواد يعود ارتفاعها إلى ارتفاع في أسعار المحروقات. السيد الوزير، اللجنة بطبيعة الحال، البرلمان، مجلس النواب، قام يعني بتأسيس أو بتخصيص لجنة استطلاعية حول المحروقات، أين مآل التوصيات ديال هاذ اللجنة الإستطلاعية حول المحروقات؟، طالبنا بالتسقيف، طالبنا بالتدخل، طالبنا بالتدخل من أجل يعني التحكم في أسعار المحروقات، إلى يومنا هذا لا شيء من ذلك حدث.

كذلك بالنسبة للحوار الإجتماعي، الحوار الإجتماعي مهم هو الذي يساهم في خلق السلم الإجتماعي، للأسف هو أنه جامد، وبطبيعة الحال يجب أن لا يظل جامدا، الحوار الإجتماعي فيه أخذ ورد، ولكن للأسف بعدما كان ممأسسا أصبح الآن يعني حوار يعني مرحلي من حين لآخر لا غالبا ما يصل إلى أي نتيجة.

كذلك الأمر بالنسبة للبحث العلمي للأسف، البحث العلمي وتطوير البحث العلمي، الميزانية المخصصة له ضئيلة جدا، التعليم يعني لا الإبتدائي ولا الثانوي يحتضر، وكذلك واقع الصحة لا يمكن الحديث عنه، لأنه التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات خير شاهد على ذلك، رصد واقع الصحة فواش الصحة، قطاع الصحة بدوره في حاجة إلى عمليات مستعجلة لعلاجها؟، قطاع الصحة يعاني من إختلالات الوقت لا يسمح بذكرها.

كذلك بالنسبة لبطاقة "الراميد" المشكل ديال 11 مليون بطاقة، ماذا هيأنا لإستقبال 11 مليون منخرط في "الراميد"؟، لا شيء، لا تجهيزات، لا مستشفيات جامعية، ولا أطباء، ولا



النائبة السيدة ربيعة المنصوري:

إذن قلت اسمحو لي بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتناول الشق المالي والإقتصادي لمشروع قانون المالية 2019. هاذ المشروع طبعاً اللي كيطلعو واحد السياق دولي، اللي تفضل به السيد رئيس الفريق وتكلم عليه، وكذلك سياق وطني معروف بأزمة الثقة، وهاذ أزمة الثقة تزيد تصاعد الطلب الإجتماعي، وضعف استباقية الحكومة، وأزمة مركبة ونسقية مبتدأها اقتصادي وتداعياتها إجتماعية وسياسية.

وإيماناً منا في الفريق، بأن المصلحة الفضلى للوطن تقتضي أن يكون البرلمان هو الفضاء الأنسب لاحتضان نقاش صريح وموضوعي حول كل القضايا، وبعيداً تماماً عن منطق التئيس. فإنه يهمننا في الفريق الإستقلالي اليوم، ومن موقع المعارضة الوطنية الإستقلالية أن نعبر عن موقفنا الصريح من مشروع قانون المالية 2019.

السيد الرئيس،

إن السياسة المالية والإقتصادية للحكومة، والتي تنزلها عبر مشاريع قوانين المالية السنوية، ينبغي دائماً أن تكون جواباً دقيقاً على المطالب المجتمعية الملحة عبر أولوية واضحة ترجمها ببرامج ومشاريع محددة في الزمان والمكان، وبعتمادات تعكس شعاراتها أو ما سمتها الحكومة بأولوياتها. وسنناقشكم اليوم اعتماداً على جملة من الأرقام التي تقدمت بها الحكومة في هذا المشروع، وفي تفاعل مع ما يتوفره الفريق الإستقلالي من أرقام ومعطيات حول الظرفية الاقتصادية والإجتماعية. فعلى مستوى الفرضيات التي بنت عليها الحكومة هذا المشروع، يهمننا في الفريق الإستقلالي أن نعبر عن قلقنا الكبير وضعف هذه الفرضيات وهشاشتها وعدم واقعيتها:

أولاً - بالنسبة لسعر النفط في السوق الدولي، يقوم المشروع على فرضية 72 دولار للبرميل، فيما جميع التوقعات الدولية المبنية على الدراسات الجيوسياسية بما فيها محاصرة النفط الإيراني، الأوضاع في الشرق الأوسط، الحروب الأهلية في إفريقيا، كلها تشير إلى أن السعر المرتقب كمتوسط سنوي لـ 2019 هو بين 78 و85 دولار للبرميل وهو ما قد يحدث خلافاً بيننا في ميزان الأدعاءات؛

ثانياً - بالنسبة لسعر الغاز، فالسعر المتوقع في مشروع قانون المالية هو 560 دولار، فيما كل المؤشرات الدولية تتوقع 635 دولار، خاصة وأن الإستهلاك الوطني من هذه المادة كبير ويعتمد كلياً على صندوق المقاصة؛

أما بالنسبة للقطاع الأول اللي هو قطاع الفلاحة، فإن توقعات الحكومة تتحدد في 70 مليون قنطار أي 70% من محصول النسة الفلاحية الماضية، إضافة إلى توقع الحكومة لانخفاض مساهمة القطاع الفلاحي إجمالاً بنقص 1,5%؛

كذلك تتوقع الحكومة أنها تجيب مصادر من الضريبة على الشركات 5,7 مليار ديار الدرهم، في حين أنها كتصرح في نفس السنة أنها تراجع بـ 2 دالمليار ديار الدرهم، وهاذ الأمر اللي هو خطير جداً وكيفقد مصداقية والتوقعات اللي تبناتهم الحكومة في مشروع قانون المالية لـ 2019.

الخلاصة وهو أن هاذ عدم واقعية هاذ الفرضيات غادي لا قدر الله، كيشكل، لا قدر الله، واحد التهديد حقيقي على التوازن المالي لبلادنا.

السيد الرئيس،

يأتي هذا الاعتراف الضمني بالنسبة لسنة مالية اقتصادية متعثرة وغير طموحة، حيث توقعت نسبة النمو 3,2% في أحسن الأحوال، في الوقت اللي كيعرف العالم عودة ملموسة



من مليون و272 ألف عاطل، حيث وصلت نسبة البطالة ل10,8 وعلمنا بأنه في 2011 قبل ما تجي هاذ الحكومة كانت واصلة ل8,9، والأخطر من هذا أن 45% من هاذ العاطلين هم في صفوف الشباب؛

رابعا - غنتكلم هنا عن الإكراه الرابع وهو الإصلاح الضريبي، اسمحو لي السيد الرئيس، نبغي نقول لكم ما نعيه في الفريق الإستقلالي وفي حزب الإستقلال على هذه الحكومة، في خلال التاريخ ديال مشاريع القوانين المالية ديالها، أنها كتعرف واحد التدبذب ضريبي وعدم إستقرار ضريبي. فكل سنة الحكومة كتجيب لنا إجراءات ضريبية، كل مرة كترفع كل مرة، وكترفع راه ما عمرها هي كتتنقص. اليوم نأمل بأن المناظرة الوطنية للضرائب التي وعدتنا بها الحكومة أنها تجيب تصور سياسي ضريبي وليس تصور جزري وعقابي لفئة معينة. ويجب على الحكومة أن تعلم بأن هناك طبقة في هذا المواطنين معينة بالفصل 39 من الدستور، لأنها هنا كتقصد الطبقة الغنية، لأن في التضريب ديالكم السيد الرئيس، السيد الوزير كتجيبو إجراءات ضريبية فقط تم الطبقة المتوسطة، نخاف أن تكرسون هذا في المناظرة، وأن تبقى هي الفئة الوحيدة التي تضرب، ولهذا تجهز ضمنا الحكومة على هذه الطبقة وغتخلق لنا تفاوتات طبقية للفقراء والأغنياء؛

خامسا - عودة نسبة عجز الميزانية، وعجز الميزانية هو في تصاعد مستمر حيث تتوقع الحكومة تجاوز هذه النسبة ب3,3% في سنة 2018 عوض 3% كما كانت تتوقعها، الأمر اللي غنيحيلنا بأننا نعرفو اليوم بأن عندنا عجز هيكلية للميزانية، مما غيتطلب واحد الإصلاح هيكلية. لكن ما لاحظناه على الحكومة فيما يخص إصلاح هاذ العجز ديال الميزانية وهي أنها اعتمدت على حلول ترقيعية، والآن هي الآن في محك، اعتمدت على الهبات ديال الخليج اللي وصلات ل9 ديال المليار ديال الدرهم، وهاذ السنة توقفت. إذن الحكومة اشنو فكريات وبدعات مزيان

ودينامية بمعدل عالمي 3,7، فيما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق الدول النامية متوسطا عالميا للنمو يقدر ب4,4% وهو ما يعني أننا دون مستوى المتوسط العالمي بكثير، فكيف ترددون اليوم بأننا لا نعيش أزمة اقتصادية حقيقية.

السيد الرئيس،

إن بناء الثقة كمدخل معنوي هام لمعالجة المطالب الإجتماعية الملحة، وإعادة إنعاش الإقتصاد الوطني، لا تنطلق أساسا من ضمان شفافية المالية العمومية، وهو هدف لن يتحقق إلا بالصراحة والواقعية التي تبني الأمل، فلا يكفي أن تنكر الحكومة وجود الأزمة كي تتجاوزها، بل ينبغي مواجهتها بمسؤولية وشجاعة كاملة، وكل من موقعه، حتى تتمكن من وضع اليد على الأعطاب الحقيقية ومعالجتها.

السيد الوزير،

هناك إكراهات عديدة تواجهنا:

أولا - تراجع نسبة تطو الإستثمار الخارجي ببلادنا بنسبة تفوق 20% مما يشكل الأمر من خطورة كبيرة على الإقتصاد الوطني؛

ثانيا - تفاقم أزمة المقاولات المغربية، حيث تم تسجيل إغلاق 8000 مقاولات في سنة واحدة إضافة إلى تراجع نسبة إنشاء المقاولات حيث أن أنجزت دراسة على مستوى جهة الدار البيضاء الكبرى والتي تؤكد أنها من أصل 64 ألف مقاولات مسجلة ما بين سنتي 2003-2015 لم يتبقى منها إلا 6%، بعد 10 سنوات. علما بأن 5% من هاذ المقاولات كانوا كيستافدو من برامج الدعم العمومي؛

ثالثا - الإرتفاع الكبير في عدد العاطلين عن العمل، حيث تشير آخر إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط عن وجود أكثر



بأنه يجب تعميمه، وليست الحكومة من عممته، للتوضيح. إذن أين هو الاجتماعي الآن؟ وهل ب5,4 مليار درهم غنحدهو ثورة في التعليم، علما بأن قطاع التعليم كيعرف واحد الرداءة في البنية التحتية، واحد الإجهاز على الأساتذة، وهنا غنجبد على التوظيف في قطاع التعليم، ولا بد التوظيف الأساتذة المتعاقدين، الحكومة داك النهار، السيد الوزير، جابت لنا في اللجنة وقلتي بأن الوزارة غتقدير 2 ديال الأنظمة التقاعد الخاص العام، وراه نسيت واحد الفئة، السيد الوزير، نسيتو المتعاقدين التي تتبجح بهم الحكومة بأنها وظفتهم، واش قطاع التعليم هو فأر الكوباي، يقبل أننا نجربو فيه واحد الحاجة، وأيلا فشل راه فشلنو كيكلفنا الفشل ديال هاذ التجربة كتكلفنا أجيال، كتكلفنا المادة الرمادية، كتكلفنا الإنسان. لهذا احنا سنظل نقولها في الفريق الإستقلالي، بأن التوظيف بالتعاقد لقطاع التعليم في غياب أي آليات الضمان، في غياب أي تحفيزات للمعلمين وللأساتذة والأستاذات، اللي كيخدمو في أعالي الجبال - بهاذ المناسبة كندقم لهم تحية كبيرة - سيؤدي بأجيالنا إلى الفشل، والنتيجة هي ما رأيناها على باب قبة البرلمان من شعارات ترفع من تلاميذ، شعارات نابية.

كذلك السيد الوزير، بالنسبة للتشغيل، كيف يمكن اعتبار التشغيل أولوية للحكومة في الوقت اللي كتعترف الحكومة بأنها ما تقدرش تحقق أكثر من 3,2% من معدل النمو، بمعنى أنها ما غتستطعش تحقق حتى أزيد من 45.000 فرصة شغل على أبعاد تقدير، في حين أن عندها واحد البرنامج الحكومة حالم، تتقول لنا فيه بأننا احنا غنخلقو 200 ألف فرصة شغل في أفق 2021، بمعنى 300.000 pardon قل ليا نسيت ما قلتهاش، 1.200.000 فرصة شغل في أفق 2021، بمعنى 300.000 فرصة شغل سنويا، فبالله عليكم، فبالله عليكم، هل يوجد إجراء واحد إجتماعي فهاذ مشروع قانون المالية؟ بغينا جواب، هذا بالنسبة لنا يضرب ويكسر هاذ المفهوم الإجتماعي والتضامني.

واجتهادات، قررت تعمل الخوصصة وتبيع المؤسسات العمومية، السؤال ديالنا اليوم، استنادا إلى ماذا غتبيعهم وعلاش غتبيعهم، واش بقى أصلا ما يتباع فهاذ البلاد؟، واش الحكومة كتعمل بحال هداك السيد اللي ما عندوش العقل وكيحرق دارو باش يدفي، كنبيعو باش ناكلو، وهذا سؤال خطير جدا وهاذ المسار اللي ماشية فيه الحكومة راه مسار خطير جدا؛

كذلك استمرار تدهور القدرة الشرائية للمواطنين في ظل تجميد الأجور، السيد الرئيس، تكلم عليها بلا ما نزيد نتكلم عليها بزاف، السيد الرئيس غادي نزيد نجيلكم على واحد الحاجة اللي هي البرنامج أو لا السياسات الموجهة للعالم القروي وتقليص الفوارق المجالية، تمنع أن صندوق ديال تأهيل العالم القروي كيتوفر على 55 مليار ديال الدرهم، ممكن تجاوبنا الحكومة وتقولنا صرفت منو غير 5 ديال المليار، إذن فين هو تأهيل هاذ العالم القروي؟، راه الفلوس كاينة في الصندوق، صرفوها وديرو استراتيجيات وبينو الطريق والفلبيسات للناس وخليو الناس تاكل الخبز.

السيد الرئيس،

لقد حدد مشروع قانون المالية 2019 عددا من الأولويات، وللأسف سميتوها في عرضكم بالإكراهات، وفي الحقيقة، وهي في الحقيقة هاذ الأولويات هي أسئلة مجتمعية اللي كتداول دائما عند المواطنين، ولكن ما يحز في النفس وهو أن الحكومة لم تكن مبادرة لتحديد هاذ الأولويات اللي هي طبعا في مثابة الإكراهات إلا بتعليمات صارمة من جلالة الملك. وهاذ الأولويات طبعا عنونة مشروع قانون المالية بأنه إجتماعي، وكعادتها بأسطوانة مشروخة، وتضامني، بالله عليكم، أين هي اللمسة الإجتماعية في هذا المشروع، إذ أن الحكومة خصصت 5,4 ديال المليار ديال الدرهم لقطاع التعليم، واللي هي أصلا غتوجه معظمها لبرنامج "تيسير"، اللي طبعا اعطى فيه جلالة الملك التعليمات الصارمة



السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة الآن للسيد الرئيس محمد مبديع باسم الفريق الحركي.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

في البداية، السيد الرئيس، بغيت نشكر السيدات والسادة النواب أغلبية ومعارضة، ورؤساء اللجان، أعضاء الحكومة، الموظفين، كل الناس اللي خدمو في الليل وفي النهار في ظروف صعبة باش ينتجو هاد المشروع المفصلي الهام فكشكرهم جميعا، وكنتمنى أن السيد الرئيس نرجعو هاد القوانين المؤطرة لهاد العملية هادي لا في النقاش ولا في المنهجية، علاش ما نبدأوش النقاش ديال مشروع قانون المالية يعني في شهر 6 ولا شهر 7 ولا في ماي ونكونوا عندنا الوقت وعندنا اتساع باش نتجو مشروع تيكون في المستوى ديال اللحظة المفصلية اللي كيراهنوا عليها المغاربة كاملين، كمنسق للأغلبية أقول أن الأغلبية متراصة يعني ومتضامنة ومتآزرة وكل شي بخير وعلى خير، لنا هدف واحد وسنستمر في العمل إن شاء الله حتى نهاية هذه الولاية وسنكون عند حسن الظن إن شاء الله.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون المالية 2019، هذا المشروع الذي يأتي في لحظة مفصلية وفارقة، وفي سياق الخاص تطبعه الانتظارات والتطلعات الواسعة لفئات عديدة من الشعب المغربي التي تلقي بثقلها وترخي

كذلك بالنسبة لقطاع الصحة، أنا غنعطي غير رقم، قطاع الصحة والله إيلا ولينا تنحشمو نهضرو فيه، 4 ديال المليار ديال الدرهم مخصصة لقطاع الصحة،.. اشنو؟..

السيد الرئيس:

استمري.. المتدخلة الوحيدة لحد الساعة هي السيدة النائبة، ولهذا غادي يكون واحد الحد الأدنى ديال التسامح.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

هذا لطف منك، شكرا.. شكرا، لكل هذه الأسباب، لكل هذه الأسباب الموضوعية ومساهمة منا في مواجهة هذه الوضعية الدقيقة، فقد عملنا في تقديم مجموعة من التعديلات المهمة، التي حاولنا من خلالها محاولة توفير أجوبة على كثير من المطالب الإجتماعية. لكن بكل أسف، قوبلت معظمها بالرفض، وهذا ما يدفعا لنقول لكم اليوم وبوطنية صادقة أن استعادة الثقة، السيد الوزير، يمر حصرا عبر عدد من المداخل:

- ضرورة تجاوز وضعية الأزمة التي تعيشها الحكومة داخليا؛
- ثانيا ضرورة إعادة النظر في الاختيارات الكبرى للإستثمارات العمومية والإقتصادية عموما؛
- ضرورة العمل الإستباقي، وأسطر وبالسطر الأحمر، العمل الإستباقي والإستراتيجي بدل الإنتظارية وسياسة الإنحناء والإنبطاح للعاطفة؛
- امتلاك الجرأة السياسية لتسقيف أسعار المحروقات لأنها تضرب بشكل مباشر في القدرة الشرائية للمواطنين. اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد، والسلام عليكم.



ليست مناقشة ميزانية رقمية جامدة، بل مناقشة أفكار وتصورات وخيارات تكمن خلف تلك الأرقام.

إننا في الفريق الحركي، نقدر الجهود الذي بذلته الحكومة في إعداد هذا المشروع الذي لا يخفى على أحد سياقه والإكراهات التي تطوقه، فعلى المستوى الإقليمي والدولي، يأتي هذا المشروع في ظرفية دولية تتسم بمشاشة التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة في مناطق إنتاج البترول، مما يندرج بأزمة نفطية واسعة يواكبها ارتفاع أسعار النفط، وهنا ندعوكم السيد الوزير إلى إبداع حلول كفيلة بمواجهة هذا الخطر المحذق بالسوق الداخلي، وبتنافسية المقاولات الوطنية، وبالقدرة الشرائية من خلال التعجيل بتدابير استباقية تجنب بلادنا صدمة طاقة لا قدر الله.

السيد الرئيس، على المستوى الداخلي عرفت الساحة السياسية والإجتماعية والإقتصادية مجموعة من التفاعلات، تجلت في الاحتجاجات الإجتماعية العفوية بعدة مدن من المملكة، وبالعديد من مظاهر الإحتقان الإجتماعي، فقط في الأسابيع الأخيرة، كانت هناك اضطرابات للشاحنات شلت الحركة الإقتصادية، واستقالات جماعية لمجموعة من الأطباء، وعودة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية، وآخرها ما وقع في بداية هذا الأسبوع بالعاصمة، من خلال المظاهرات التلاميذية التي طالبت بإلغاء الساعة المضافة. في هذا الصدد فإننا في الفريق الحركي إذ نطالب بضرورة التعاطي المنصف والمتوازن مع هذه الإحتجاجات وفق مقاربة تراعي الحقوق والواجبات، فإننا نطالب الحكومة بالإنصات والتفاعل الإستباقي والسريع وعدم ترك الحبل على الغالب، وإضفاء كل شرارة في مهدها تفاديا لكل انفلات غير مرغوب لا سيما حينما تصل الأمور إلى حد استهداف رموز المملكة.

السيد الرئيس، إن هذا السياق يدعونا إلى وقفة لاستخلاص الدروس والعبر وتدشين مجهودات إستثنائية لتدارك العجز المتراكم المفضي إلى هذه الظواهر المجتمعية، وقد سبق لفريقنا

بظلالها وتحمل هذا المشروع مسؤولية التقاطها والتعاطي معها في شكل تدابير وإجراءات فعلية وملموسة.

اسمحو لي حضرات السيدات والسادة، أن أؤكد في البداية أن مقاربتنا لهذا المشروع تنطلق من مرجعية الفكر الحركي النابع من مدرسة سياسية عنوانها الحركة الشعبية، حزب من المغرب العميق ومن طين هذا البلد العظيم، حركة من أجل الوطن مستعدة برجالها ونسائها أن تموت من أجل الوطن، ولكن لن نقبل أبدا أن يموت الوطن من أجلها ولا من أجل غيرها، مناهضة على الدوام كل الأفكار الهدامة وزارعي قنابل الفتنة وبارود الكراهية والتطرف والتعصب، حركة مقاومة لكل الذين يتاجرون بمستقبل وطنهم آمنهم من خوف وأطمعهم الجوع، من أجل مواقع عابرة وامتيازات زائلة، حركيون كنا وسنظل منصفين لنبض الشعب الذي يريد الحلول وليس التحاليل، مصطفين إلى جانب كل الذين يناضلون بذواتهم وليس من أجلها، مؤمنين غاية الإيمان أن الربح في السياسة هو من بصم وعي الشعب وليس من يستغل خياراته، حركتنا أيها السادة عنوان للتوازن، عنوان للوفاء والإخلاص، لإلتزاماتنا المبدئية، لم نتعلم أن نضع رجلا هنا ورجلا هناك، ولا تستهويننا المواقف الملونة، جاعلين المغرب فوق وقبل الحزبية الضيقة، مستحضرين دوما قولة يوغورطا قد لا نصل مقاليد الحكم ونربح شيئا ولكن سنخلد أسماءنا في سجل بناء هذا الوطن.

السيد الرئيس المحترم، تشكل مناقشة مشروع قانون المالية حدثا ديمقراطيا مهما، وفرصة سنوية لمناقشة وتقييم مختلف الإستراتيجيات والمشاريع العمومية في أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والحقوقية وأثر ذلك على المواطنين بصفة خاصة، وعلى الإقتصاد الوطني بصفة عامة، كما تمكن من الوقوف على مدى تنزيل إلتزامات البرنامج الحكومي، والتقدم في البرمجة المالية المرتبطة بأولوياته وإجراءاته، فمناقشة قانون المالية



بالإدارة الترابية اللذين يسهرون بكل تفان ويقظة على أمن البلاد والمواطنين تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير،

حضرات السيدات والسادة،

إن المشاكل معروفة والأولويات واضحة ولا نحتاج إلى المزيد من التشخيصات، بل هناك تضخم في هذا المجال كما قال جلالة الملك، اليوم نريد وقفة للتأمل بكل موضوعية وبالوضوح المسفوح بالطموح وبالرغبة في الارتقاء إلى الأفضل وتسمية الأمور بمسمايتها دون مجاملتها أو تنميق بل باعتماد حلول مبتكرة وشجاعة، ولنا أن نستثمر حضرات السيدات والسادة مثل هذه اللحظة الدستورية لإعادة الثقة إلى المواطنين الذين بلغ بهم اليأس وعدم الرضا حد الاحتقان وتبخيس المؤسسات، فالمغاربة مستعدون لتحمل تكلفة الإصلاح مهما كانت مرتفعة إذا رأوا أن فاتورة الإصلاح يدفعها الجميع دون تمييز ومن شأنها تصحيح الاختلالات وبلوغ أهدافها وغاياتها النبيلة، فكلية الإصلاح ينبغي أن تكون مشتركة ولا يتحملها الفقراء لوحدهم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لا بد أن نستحضر في هذا الصدد مدى قدرتنا وقدرة الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني والإدارات والمؤسسات للقيام بأدوارها في تأطير المواطنين والقيام بالوساطة المؤسساتية بين الشعب ومؤسساته، وهي مناسبة نثمن من خلالها دعوة جلالة الملك، في خطبه الأخيرة، إلى الرفع من الدعم المخصص للأحزاب من أجل استقطاب نخب جديدة وتعبئة الشباب للانخراط في العمل السياسي مع ربط المسؤولية بالحاسبة وإعمال الحكامة الحزبية الجيدة والرفع من منسوب الديمقراطية الداخلية.

مرارا وتكرارا التنبيه على ألا يكون المجهود المتعلق بإعادة التوازن المالي على حساب البعد الاجتماعي، فالبعد المالي، فالعجز المالي يمكن تداركه في سنة أو سنوات لاحقة، ولكن العجز الاجتماعي قد يكون أحيانا من المستحيل تداركه.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

لقد تميز الأسبوع الذي ودعناه باحتفال الشعب المغربي بالذكرى 43 للمسيرة الخضراء التي شكلت مرحلة فاصلة في النضال المتواصل من أجل استكمال الوحدة الترابية للبلاد، وهي مناسبة سانحة للإشادة بالخطاب الملكي السامي، الذي وجهه جلالة الملك، إلى الأمة، هذا الخطاب الذي أطمأ اللثام عن واقع التفرقة والانشقاق داخل الفضاء المغربي في تناقض صارخ وغير معقول مع ما يجمع شعوبنا من أواصر الأخوة ووحدة الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، داعين الشقيقة الجزائر إلى التقاط الرسالة الملكية السامية، الرامية إلى تهمين العلاقات المشتركة وخلق إطار عملي للتعاون بخصوص مختلف القضايا الثنائية.

حضرات السيدات والسادة،

نسجل باعتزاز كبير منسوب الثقة التي يحظى بها المغرب على المستوى الخارجي بفضل الدبلوماسية الحكيمة لجلالة الملك، وهو ما انعكس إيجابا على قضيتنا الوطنية الأولى، ونغتنم هذه المناسبة لنؤكد على الحكومة مواصلة بذل الجهود وتعبئة الإمكانيات، للسير قدما في بلورة النموذج التنموي الجديدة لأقاليمنا الجنوبية بما يضمن تطورها وازدهارها، كما نستغل هذه اللحظة الدستورية لتقديم تحية إكبار وتقدير ووفاء لقواتنا الملكية، وكل المرابطين على الثغور، ولقوات الدرك الملكيين، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، وكل المسؤولين والعاملين



المجلس الأعلى للحسابات الذي أكد بأن تقليص نسبة المديونية الذي رسمته الحكومة إلى 60% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021 سيكون صعبا وبعيد المنال.

لابد كذلك من انخراط كل المؤسسات العمومية والشبه العمومية في تنزيل الرؤية الاجتماعية من خلال جعلها مقاولات مواطنة تعانق هموم الوطن والمواطنين، وفي ذات السياق فالأبنك مطالبة بدورها ألا تظل بورصة لمراكمة الأرباح دون الانخراط في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

إن هدف تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الذي يرومه هذا المشروع ضمن أولوياته يعتبر في الحقيقة إشكالا بنيويا وهيكليا، ولكنه ليس قدرا محتوما يمكن التطبيع مع ديمومته، فكل الجهات متساوية في القوانين وفي شروط الاستثمار والضرائب، لكن بعض الجهات تعاني من عدم الإنصاف لأنها تفتقر إلى التأهيل الضروري المشجع على استقطاب الاستثمار، وفي هذا الإطار نتطلع إلى إصلاح سريع لتطوير منظومة مراكز الاستثمار الجهوية ودعم صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات والتفعيل السريع للجهوية وتسريع اللاتمركز وإطلاق مخططات التنمية الجهوية.

و حاليا السيد الوزير المحترم، حضرات السيدات والسادة، تعتبر أربع جهات فقط من بين 12 جهة مصدرا لأزيد من 60% من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي فإن الجهود يجب أن ينصب نحو تقليص هذه الفوارق، وتفعيل الآليات الدستورية المرتبطة بذلك، وفي صدارتها صندوقي التأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات، بمنظور الإنصاف المجالي قبل العدالة المجالية، وهو ما يتطلب مراجعة معايير تحديد ميزانية الجهات المجحفة في حق

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

نحن واعون بأن الاقتصاد الوطني يعرف عدة إكراهات، سينتج عنها تزايد حاجيات تمويل للخزينة برسم 2019 بما يفوق 27 مليار درهم، وهو ما يتطلب توفير موارد إضافية من أجل التحكم في مستوى عجز الميزانية، إن هذه الوضعية تطرح مجموعة من الملاحظات والتساؤلات الملحة والآنية:

أولا- كيف يمكن تثبيت واستدانة التوازنات الماكرو اقتصادية أمام تراجع الموارد وارتفاع حجم النفقات وبالتالي ارتفاع عجز الميزانية؟

ثانيا- كيف يمكن الحفاظ على هذه التوازنات أمام انخفاض المداخيل 1.3% مقارنة مع سنة 2017، وتراجع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب وانخفاض المداخيل الغير الجبائية، بالإضافة إلى تراجع صافي الاحتياطات الدولية لبنك المغرب، في حين شهدت النفقات تسارعا مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ لعجز الميزانية؟

ثالثا - كيف يمكن الحفاظ على هذه التوازنات أمام ثقل المديونية وضغط الأوراش الاجتماعية وتراجع الموارد الضريبية وارتفاع الدين العمومي؟

نؤكد، السيد الوزير المحترم، في الفريق الحركي أن النموذج التنموي المرتقب الذي دعا صاحب الجلالة، إلى بلورته، لابد أن يستحضر هذه الإكراهات، ويوجب على التحديات المطروحة، فلا بد من البحث والابتكار في هوامش ميزانياتية بإمكانها تعزيز موارد الدولة من خلال إصلاح المنظومة الضريبية للرفع من مردوديتها وتوسيع وعائها، وإدماج القطاع الغير المهيكل بالإضافة إلى إصلاح الجبايات المحلية، وارتباطا بالموضوع ندعو إلى عدم الانجرار المفرط وراء تغطية العجز بالقروض التي قد توصل بلادنا إلى مرحلة الخطر وتطوق الأجيال اللاحقة، وهنا نحيلكم إلى تقرير



لا حاجة إلى التذكير بأن أحد نقاط الضعف المتكررة التي تحول دون ارتقاء المغرب في ترتيب التقارير الدولية، مردها إلى عدة عوامل منها: ضعف التعليم والتكوين المهني والبحث والتطوير، مما يدعو إلى طرح علامة استفهام كبيرة حول أسباب التردّي الذي تعرفه هذه المنظومة، على الرغم من كون المغرب يعتبر من بين الدول الأكثر إنفاقاً على التعليم بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المشابه، فنسبة 5,2% من الناتج الداخلي تصرف على التعليم ما يوازي 20% من نفقات الدولة كمعدل سنوي، نحن لا نقول في الفريق الحركي بأن هذه الكلفة باهظة، إذا طرحنا الجزء الثاني من المعادلة، ويتعلق الأمر بكلفة الجهل التي تعتبر أغنى وأكثر قساوة وتأثيراً على البلاد، وبالتالي فإن الإنفاق بدون تغيير في المنظومة قد يكون لا جدوى منه.

أملنا حضرات السيدات والسادة، أن تكون إستراتيجية الإصلاح، التي بوشرت برعاية ملكية سامية، إيداناً بفتح أبواب جديدة للأمل في أن يكون تعليمنا في مستوى الرهانات، والتحديات والانتظارات المرتقبة في ظل عالم، وفي ظل تحديات وطنية لا يمكن رفعها إلا من قبل رأسماله البشري الذي يعتبر أهم ثروة في البلاد.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من الجهود التي بذلت في مجال الصحة، فإن هذا القطاع يعاني من علة مزمنة تحتاج لعملية جراحية قيصرية لاجتثاث ورم الاختلال والتردّي، هذه حقيقة لا تحتاج إلى تقارير لتشخيصها. بل إن واقع الأمور والمتمثل في المعاناة اليومية للمواطنين، تكشف أوجه التردّي التي وصل إليها القطاع، فالمواعيد تتجاوز أحياناً 10 أشهر في بعض التخصصات حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وما نعيشه مع المواطنين في دوائرنا، وأقسام المستعجلات ليس فيها من الاستعجال إلا الاسم، وآليات

الجهات، جعلتها سياسة التمركز خارج ركب التنمية على مدى عقود.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

حضرات السيدات والسادة،

العالم القروي والمناطق الجبلية تمثل التجسيد الصارخ للتفاوتات المحلية والإقليمية، فعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة لجبر الضرر والمصالحة مع هذا المجال، فإن الطابع الهيكلي للمعاناة والتهميش والإقصاء الممتدة عبر عقود خلّت، لم يتيح إلا هوامش ضيقة ومحدودة للجواب على أسئلة القرية والجبل المتعددة والمتراكمة. وفي هذا الصدد فإن فريقنا مافتى يدعو إلى مخطط خاص للنهوض بالعالم القروي والجبلي، على غرار مخطط مرشان، مخطط يحوله من بؤرة المعاناة والإشكالات إلى فضاء جذاب منتج للثروة، وعليه ندعو الحكومة إلى تنزيل التوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي المعنون بعالم قروي مثير للمخاوف.

كما نستحضر في هذا الإطار ما جاء في خطاب جلالة الملك، أمام البرلمان، بمناسبة افتتاح هذه السنة التشريعية، حيث أكد على تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة الشباب القروي، بغاية انبثاق طبقة وسطى فلاحية، كما نشدد على ضرورة إخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود، وهو المشروع الذي أعده حزبنا منذ حكومة التناوب التوافقي ولازال في رفوف الإدارة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

حدد هذا المشروع ظل أولويات دعم القطاعات الإجتماعية وخص بها التعليم والصحة والتشغيل، في هذا الإطار



تقاعد في شيخوختهم. منهم 79% من حاملي الشهادات الذين يعانون من بطالة طويلة الأمد، كما أن 3 من 4 لم يسبق لهم أن عملوا من قبل، هذه معضلة حقيقية تبين بأن كل المخططات السابقة للتشغيل يجب مراجعتها، إن لم أقل كانت فاشلة.

إن الأمر له علاقة بمنظومة التوجيه ومسايرة المهن الجديدة في قطاع التعليم ودينامية الاقتصاد وعالم المقاول ومعدل النمو من جهة أخرى، فقط الكليات والمدارس العليا ومراكز التكوين كنتنتج كل عام 250 ألف *diplômés*، 250 ألف : 120 في التكوين المهني و130 في المدارس التقنية والعليا، 250 ألف. 80 ألف فقط اللي كتلقى سوق الشغل، كتلقى المناصب ومنها 50 ألف اللي كتبقى مستمرة، و30 ألف تيتم التخلص منها أثناء فترة التداريب، بحيث نتج 200.000 عاطل كل سنة، كيتزاد على 200.000 ديال العام اللي فات، و200.000 ديال العام اللي فات، هاذي إحصاءات جابتها لنا الحكومة، هذا واقع خاصنا نلقاو لو كيفاش نعالجوه، بجرأة وبصدق.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالمقاول الصغرى والمتوسطة، التي تشكل أكثر من 95% من النسيج المقاولاتي، نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة تمكينها من آليات ضمان التمويل، وتيسير الولوج إلى العقار، وتبسيط مساطره مثنين تنصيب المشروع على استفادة المقاول المغربية من مراجعة جدول الضريبة على الشركات نحو الإنخفاض وإلغاء الديون الغير المستخلصة الممنوحة للمقاولين الشباب من طرف الدولة.

السيد الرئيس،

إن النهوض بالجانب الاجتماعي، يستدعي حتما إطلاق عملية هيكلية شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، كما أن القطاع الخاص بدوره مدعو

الفحص والسكانير إن كانت موجودة فإنها معطلة أو شبه معطلة على الدوام، ناهيك عن البنيات الصحية في العالم القروي، فهناك بنايات ومراكز صحية ودور للولادة، بنايات مغلقة في عدة مراكز قروية ومناطق جبلية لعدم توفر العنصر البشري والتجهيزات والأدوية.

وفي هذا الصدد، نقترح في الفريق الحركي وضع نظام خاص للأطباء على غرار ما هو معمول به في إسبانيا، في إسبانيا مثلا ما كاينش فرق بين القطاع الخاص والقطاع العام، ما كاينش قطاع خاص وقطاع عام في الصحة. احنا عندنا قطاع عام وقطاع خاص، تيصعاب على واحد الطبيب يشتغل في القطاع العام هو كيشد 8000 درهم، والزميل ديالو اللي تخرج في نفس السنة كيشغل في الدار البيضاء والآخر كيشغل مثلا في الفقيه بنصالح هداك تيشد 8000 درهم وهداك تيشد 200.000 ألف درهم، تيصعاب باش يبقى.. اللي كيشيد 200.000 هو اللي في الدار البيضاء لأن عندو المصحات وعندو فين تيشغل، هداك ما يمكنش، هذا هو الاختلال اللي وقع فتما متيصبروش الناس يشتغلو في المدن البعيدة عن المراكز الصحية الكبرى، وقع هاذ الخلل خصنا نعاودو المقاربة المنظومة، راه واخا نزيدو الفلوس، خاص شي مقاربة جديدة لقطاع الصحة لأن عندو الخصوصية ديالو.

أما بخصوص "الراميد"، فرغم الجهود المبذول في هذا الصدد فإن مفعول هذه البطاقة يبقى جد محدود، وهو ما يجعلنا في الفريق الحركي نجد الدعوة إلى جعلها مثل بطاقة التعريف الوطنية تسمح بالعلاج لكل المواطنين في كل جهات المملكة.

واقع البطالة يسائلنا ويختبر جرأتنا وذكائنا جميعا وخاصة الحكومة والقطاع الخاص لتقليص حدتها، فحسب الأرقام الرسمية، فإن معدل هذه الآفة ارتفع إلى أكثر من 10%، وفاق مخزون العاطلين أكثر من مليون عاطل بدون شغل في شبابهم، وبدون



مسجلين التفاعل الإيجابي للحكومة مع تعديل مشترك للفرق
النيابية يقضي بتنظيم مباريات موحدة.

السيد الرئيس،

لبلوغ كل هذه الغايات النبيلة، لا بد أن ننتبه بالأساس إلى
الرأسمال اللامادي في طبيعته الرأسمال البشري، والرأسمال
الإجتماعي، والإهتمام بالمؤسسات، بالإضافة إلى المكون الثقافي
والهوياتي، في إطار سياسة لغوية وطنية مندجة تترجم مضامين
الفصل الخامس من الدستور بإنصاف الأمازيغية. ومدخل ذلك
هو إخراج القوانين التنظيمية ذات الصلة وفق مبادئ لا رجعة فيها
وهي التعميم، والتوحيد، والإجبارية ولا بديل عن حرف
"التيفيناغ". فلا بد من سياسة عمومية لغوية تجعل من هوية
الشعب فوق المزايدات، وأكبر من منطق المعارضة والأغلبية.

كما ندعو إلى مواصلة إصلاح المنظومة القضائية، وإصلاح
الإدارة على مستوى الحكامة ومستوى النجاعة وجودة الخدمات
التي تقدمها للمواطنين، ناهيك على القطع مع الفساد، وتفعيل
مؤسسات الحكامة وعلى رأسها مجلس المنافسة، فهذه
الإصلاحات المؤسساتية من شأنها المساهمة في تجويد مناخ
الأعمال وتحسين ترتيب بلدنا في العديد من المؤشرات.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب يجب أن يكون بلدا من الفرص، لا بلدا من
الإنتهازيين، كما قال جلالة الملك، ومن ثمة فإن المغرب في حاجة
اليوم إلى وطنيين غيورين لخدمة بلدهم بوطنية صادقة، وبتمثل
للقيم التي جبل عليها المغاربة منذ الأزل، بما يتطلبه الأمر من تعبئة
عالية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل
اعتبار.

للمساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، سواء في إطار
المسؤولية المجتمعية للمقاولة أو من خلال إطلاق شركات بين
القطاعين العام والخاص وفق آليات على الحكومة إرساءها كما
دعا إلى ذلك جلالة الملك. والواقع، فالحماية الإجتماعية رديف
لثقة، والإيمان بإمكانياتنا البشرية، وبالتالي فإننا مدعوون جميعا
إلى ربط الجسور مع كل الفئات والطبقات والأجيال والأنواع
الإجتماعية، فالمغرب محتاج لنسائه، وأطفاله، وشبابه الذين لا
ترضيونا وضعيتهم ولا ترضيهم. كما أن الحكومة مطالبة أن تضع
في صلب إهتمامها الطبقة الهشة، والطبقة المتوسطة، ومغاربة العالم
وذوي الإحتياجات الخاصة.

السيد الرئيس،

إن الحوار الإجتماعي واجب ولا بد منه، كما أكد على ذلك
جلالة الملك، وبالتالي يتعين اعتماده بشكل دائم ومأسس وغير
منقطع. إلا أننا نسجل مع الأسف عدم وجود البوادر الإيجابية
لإنجاح هذا الحوار في الأفق المنظور، داعين الحكومة إلى عدم
التركيز في الحوار الإجتماعي على القطاع العام فقط، رغم أهميته،
وأن يشمل الحوار حتى القطاع الخاص مما سيرفع من القدرة الشرائية
لشرائح واسعة من المغاربة، حوار نريده مجتمعا وليس اجتماعيا
بصبغته التقليدية المتجاوزة أمام انبثاق حساسية جديدة في المجتمع،
لأن النقابات ما كتتمثلش كاع المغاربة كاملين، كتتمثل واحد
الطرف منظم، ولكن القطاع الخاص والغير المهيكل، والقابلات،
والناس اللي كيبيعو الزريعة، والناس اللي في الشارع، والناس اللي
في المهن الحرة غير ممثلين من طرف النقابات، لهذا نريده حوارا
مجتمعا وليس حوارا إجتماعيا.

بالمناسبة نتمن الحوار الذي أجراه السادة رؤساء الفرق
والمجموعة النيابية بمختلف مشارهم بمجلس النواب مع المكفوفين
وضعاف البصر المعطلين، الذي أفضى إلى فك اعتصامهم



والأمر هنا لا يتعلق بمدخل عاطفية لمناقشة عامة، نريدها سياسية بالأساس لمشروع القانون المالي لسنة 2019. ولكن، وهنا بيت القصيد، يتعلق بتجاوز القراءة التقنية، وحسابات الأرقام، والمناصب المالية لمناقشة السياسات العمومية في مجال تدبير الإقتصاد الوطني ومختلف القطاعات الحكومية، انطلاقا من البرنامج الحكومي الذي صادقنا عليه، وقدرة ذلك على تقديم إجابات إصلاح عملية ملموسة، تستجيب بشكل كبير لانتظارات المواطنين والمواطنات، وتضع البلاد أمام إمكانات جديدة بمجازية الأمل والثقة في المستقبل.

وإذا كنا قد عبرنا أثناء المناقشة العامة بلجنة المالية والتنمية الإقتصادية عن ارتياحنا لعدد من الإجراءات والتدابير والإصلاحات التي جاء بها مشروع قانون المالية، خاصة منها ما يتعلق بالجانب الإجتماعي، الذي أكد حزبا في مناسبات عديدة بشأنه، ومنها مجلسه الوطني الأخير، على نهج سياسة اقتصادية، إجتماعية وثقافية تتوخى التوازن، وتراعي تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وتتخلى عن الانحياز التام للطبقة الغنية والمصالح الربعية وغيرها.

فإننا، ومن منطلق مرجعيتنا كحزب اشتراكي ديمقراطي حديثي، ومن موقعنا كطرف في الأغلبية الحكومية، لا يمكن بكل مواطنة، إلا أن نتعاطى بمسؤولية مبدئية، كما كنا دائما مع قضايا بلادنا الجهورية المؤسسة، القضايا ذات الأثر على مسارات التحول، مسارات البناء المستمر لمغرب المؤسسات، مغرب الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

إننا إذ نسجل واقعية الاختيارات والتوجهات المحددة في مشروع قانون المالية، ارتباطا بالإمكانات والإكراهات، فإننا نعي جيدا بأن إعداد ميزانية 2019 تم في ظروف اقتصادية صعبة، تلقي بظلالها على الوضع الإجتماعي، وتندثر بتكريس الإحساس بانسداد الأفق. وهناك من يجتهد حقا في ذلك مما يستوجب فتح

في الأخير، إسمحوا لي حضرات السيدات والسادة، أن أستحضر قولة رجل طبع التاريخ بمواقفه ألا وهو "مهاتما غاندي" الذي قال : "القوة لا تأتي من المقدرة، إنما من الإرادة التي لا تقهر". داعين الجميع في الختام إلى الإنتصار للحكمة والتبصر والعمل الجماعي من أجل مغرب آمن ومستقر يتسع للجميع، ويؤسس لمستقبل يوفر العيش الكريم لكل أبنائه منتصرون دوما للوحدة والتماسك، تانميرت ايتما ديسما، شكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد الرئيس شقران أمام بإسم الفريق الاشتراكي.

النائب السيد شقران أمام رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد الوزير، تركوك وحيدا بيننا، لكنك في أيد أمينة، فقط نسجل غيابا ملفتا للوزراء في لحظة حاسمة تقتضي تواجدهم. يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الاشتراكي، لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 80.18 لسنة مالية 2019، وهي مناسبة نود أن نقف من خلالها عند الواقع المعيشي ببلادنا، بمختلف صوره الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية بحركيته المجتمعية الملفتة، في علاقة بانتظارات المواطنين والمواطنات، ببواعث قلقهم، بأسئلتهم الملحة، بمواقفهم المحرجة، إيجابا للفاعلين المسؤولين في مجالات شتى عامة. في مغرب الإمكانيات الواعدة، المتأرجحة ما بين إرادة البناء والتطوير وتحسين المكتسبات من منطلق الواقعية الموضوعية، وإرادة ملتبسة تحترف الشك في صورته السلبية لفرض واقع لا تقبل به مطلقا مسارات التحول ببلادنا.



وهذا علاش احنا خصنا كفاعلين سياسيين، وأنا أكرها في كل مناسبة وحين، خصنا الخطابات ديالنا تكون متسمة بالوضوح وبالمسؤولية، بصرف النظر عن ردة الفعل التي قد تكون ظرفية ومؤقتة ويثبت صحتها مع مرور الوقت، لأن حالتنا في مغرب اليوم تقتضي منا جميعنا تقديم الحلول، وليس العمل على إذكاء نار القلق والشك والريبة والفتنة ارتباطا بواقع نعرفه جيدا، تقديم الحلول وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

واليوم نحن مطالبون أكثر من أي وقت مضى، لبسط الحقائق دون توجس أي ردة فعل خاصة في ظل إمكانات هامة ببلادنا لا يمكن إلا أن تغذي الثقة في المستقبل، الثقة عنصر أساسي، محفز، عامل استقرار، صمام الأمان في مسارات الانخراط الجماعي في البناء، انخراط يفترض أن تنعكس نتائجه على كافة شرائح المجتمع المغربي دون تمييز.

ونحن في الفريق الاشتراكي نعي جيدا أن الحاجة باتت ملحة لمبادرات مواطنة تم جميع المؤسسات ببلادنا بقصد خلق تعبئة وطنية تضامنية مسؤولة تستهدف المساهمة الجماعية في تقديم إجابات لعدد من الإشكالات المجتمعية. فالتعليم مثلا ليس مجرد أرقام وإحصاءات، بل وحتى مناهج بل هو في العمق خريطة مستقبل البلاد بتربية مواطنة، بأجيال مسؤولة واعية مبدعة منفتحة على عصرها وقادرة على تحمل المسؤولية، اختيارا لنا يجب أن تكون واضحة وأن تصب في هذا الاتجاه، مسؤولياتنا كذلك آباء وأمهات، نساء ورجال التعليم، المجتمع المدني وكل مؤسسات البلاد، السؤال هو أي تعليم نريد ولأي مستقبل؟، أما الباقي فهو مجرد تفاصيل يمكن أن نختلف بشأنها ويمكن أن نتفق. ولعل محطة مناقشة القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي مناسبة حقيقية للتعبير عن رؤيتنا لما يجب أن يتم.

الصحة كحق هو مطلب أساسي، مجهود كبير بذل ويبدل في بلادنا، لكن الخصاص أكبر والولوج إلى العلاج معضلة حقيقية

نقاش هادئ وعميق حول الاختيارات والتدابير المقترحة، وحول هامش الإبداع والجرأة والمسؤولية في اتخاذ بعض القرارات، ليقف المواطن عند حقيقة ما ينجز ببلادنا من إصلاحات وطبيعتها والعوائق المادية والموضوعية المصاحبة لها.

ويهمنا أن نسجل في هذا الباب، حجم وطبيعة ونوعية العمل الجدي الذي صاحب مناقشة هذا المشروع بميزانياته الفرعية بمختلف اللجن البرلمانية، ومن قبل جميع الفرق. مثل ما من الواجب تسجيل قصور تعامل الإعلام العمومي مع هذه المحطة السنوية، وندرة البرامج المواكبة، بالرغم من أهمية ذلك في تنوير الرأي العام الوطني، يمكن أن نربط ذلك مع بعض القياس بالحق في الوصول إلى المعلومة .

السيد الوزير المحترم،

لا نريد من خلال هذه المناقشة الدخول في تفاصيل تم عدد من القطاعات التي ستكون موضوع نقاش مستفيض في جلسة المناقشة العامة المخصصة للميزانيات الفرعية المقسمة كما تعلمون إلى ثلاث محاور كبرى، لكننا نجد أنفسنا مقيدين بضرورة الإشارة، وإن بشكل عام، لعدد من القضايا الأساسية، مقيدين بواجب خلخلة وضع يستلزم كثيرا من التفكير والإبداع والجرأة في اتخاذ القرار. في التعليم، الصحة، العدل، التشغيل، الأمن، قطاعات ومجالات شتى، لاشك هي هاجس المواطن المغربي اليوم، وهي زاوية نظرتة التشاؤمية للمستقبل. والحكومة، من خلال مشروع قانون المالية الحالي، خصصت اعتمادات مالية إضافية، وأبدت اهتماما متزايدا بما خاصة قطاعي التعليم والصحة، لكن سؤال الحكامة الجيدة يفرض نفسه في كل مرة وحين، مثلما يظل سؤال إرادة الإصلاح، سجين التردد في اتخاذ القرار أحيانا عديدة. المواطن يهيمه ملامسة الإنجازات على أرض الواقع وبشكل مباشر، لكنه وفي نفس الوقت، يقبل بلغة الوضوح، يتفهم الإكراهات، يقدم تنازلات وتضحيات، ويرفض بشكل المطلق لغة الخشب.



كبير، منطقة الشمال تغيرت، الذين يلجون إلى المغرب من أوروبا عن طريق الموانئ، حين يلجون المغرب يعتبرون أنفسهم وكأنهم لا يزالون بأوروبا بل وأفضل، لأنها بنية تحتية حقيقية، لكننا لا نجد تلك الحياة التي نجدتها في جنوب جارتنا، لأن هناك فرص شغل، وهناك عمل، وهناك شباب يجد فرصا أمامه للإشتغال، هذا ما يجب أن تشتغل عليه الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

بالوقوف عند مشروع قانون المالية لسنة 2019، وعرضكم التقديمي له، قلتم بأنه ذو توجه اجتماعي وتضامني، واتفق معكم من قبيل ضخ اعتمادات إضافية تقدر بـ 7 مليارات درهم للقطاعات الاجتماعية، وفي مقدمتها قطاعي التعليم والصحة، منذ أكثر من 3 مليارات درهم في إطار التطور السنوي لكتلة الأجور، و500 درهم لمواصلة الجهود الإردادي للإستثمار العمومي، وأكثر من مليار درهم لمختلف الإصلاحات خاصة منها الجهوية والعدل والتقاعد ومراكز الإستثمار. واعتبرتم أن هذه الإضافات تندرج في إطار النهوض بالقطاعات الاجتماعية، كما توفقت عند المساهمة التضامنية للشركات التي تفوق أرباحها 40 مليون درهم، والمقدرة في إضافة نسبة 2,5% من الضريبة كمساهمة إجتماعية تضامنية محددة في سنتين، حددتم ثلاث أولويات هي: دعم القطاعات الاجتماعية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإعطاء دينامية جديدة للإستثمار ودعم المقاول.

نحن في الفريق الإشتراكي نتمن ذلك، ونتمن عددا من الإجراءات والتدابير الهامة التي لاشك ستكون لها الآثار الإيجابية على الجانب الإجتماعي بالخصوص، لكن وإذا ما اتفقنا جدلا على المدخلات أو على المحددات الداخلية والخارجية التي تحكمت في قانون المالية لسنة 2019، فإننا ملزمون بالإشارة إلى أننا أمام قانون مرحلة انتقالية سيتم به العبور لإعداد قانون مالي جديد

ولا يمكن مطلقا، لا يمكن مطلقا وأكرها بتعمد واضح، لا يمكن مطلقا التحجج بضعف الإمكانيات المادية لتبرير الخصاص المسجل. لأننا في هذا الجانب بالذات، نعتبر بأن أية إجراءات ضريبية توفر للحكومة اعتمادات وموارد مالية تخصص لقطاع الصحة ببلادنا هي إجراءات مقبولة بل ومطلوبة في سبيل تعميم الحق في العلاج في شروط إنسانية تحفظ للمرضى كرامته.

وبالنسبة للتشغيل، وارتباطا بقضايا الشباب خصوصا، وفي علاقتهم بالتربية والتكوين. نعيش أيضا معضلة حقيقية حالة نفسية تثبط عزيمة جيلين وثلاث، أفق بقدر ما يلامسه الشباب بعزيمة، بقدر ما تقف البطالة كعامل تشويش يزعزع الثقة في الممكن الوصول إليه، رغم الجهود المبذولة بطبيعة الحال وإرادة الإصلاح في هذا المجال. ولعل الخطاب الملكي لـ 20 غشت 2018، كان واضحا في ملامسته لقضايا الشباب، وضرورة وضعها في صلب النموذج التنموي الجديد، وهو ما يستلزم كثيرا من الإبداع والتحفيز على خلق فرص الانخراط في المشاريع الخاصة، ودعم ذلك بإجراءات ومساطر قانونية ومالية تحفيزية مع تمكين المجالس المنتخبة المحلية والإقليمية والجهوية من لعب دور أكبر في إنتاج الثروة وخلق مناصب شغل تنعكس على الحياة العامة ببلادنا.

إن الأمر يستدعي نوعا من صناعة الحياة إذا صح التعبير، بمدن وقرى ببلادنا، خاصة تلك التي تتمتع بقوة جذب سياحي، نتحدث ونصب أعيننا مجموعة من النماذج بعدد من مدن جارتنا الشمالية، حيث الفضاءات الخضراء والساحات العمومية والشريط الساحلي خزان حقيقي لعدد من المشاريع التجارية والخدماتية التي تشغل عددا لا يستهان به من الشباب. ونحن نعرف ما يقع هناك، ونعرف طبيعة الحياة هناك، وكيف أن جزءا كبيرا من الشباب يشتغلون فقط في المقاهي والمطاعم ارتباطا بالعمل السياحي، ببلادنا غير الشمال المغربي تبذل فيه جهود



السيد الوزير المحترم،

يجب أن نعترف بأن الإصلاح لا يرتبط فقط بالإمكانيات المادية، ولكن أساسا بالقرارات الكبرى في علاقة بالتوقيت المناسب، بالحكامة الجيدة، بربط المسؤولية بالمحاسبة، بالتطبيق الصارم للقانون، بسيادة الأخير ومبدأ المساواة أمامه وبالإرادة السياسية الواضحة والمسؤولة. الإصلاح مرتبط كذلك بتغيير العقليات، بالاستثمار في الطاقات البشرية الهامة التي تحفل بها بلادنا، بفتح حظوظ تحمل المسؤولية أمام فئات عريضة من الشباب ونساء البلاد، بالحد من تعدد المهام وتعدد التعويضات المرتبطة بها، بتوضيح المسؤوليات خاصة في علاقة السلط المحلية بالمجالس المنتخبة.

وهنا غادي نوقف، لأن من بين الإشكالات اللي كتعرفها واحد المجموعة ديال المناطق ببلادنا تعود إلى واحد النوع ديال التوتر الذي يطبع العلاقة ديال السلطات المحلية بالمجالس المنتخبة. وكثير من البرامج، وكثير من الإستراتيجيات تجدد نفسها أمام حائط ديال واحد النوع ديال السوء ديال التفاهم اللي ما كيخدمش بأي شكل من أشكال تقدم بلادنا، المفروض على أن المؤسسات تكمل بعضها البعض، تساعد بعضها البعض من أجل إنجاز الإصلاح، بحال ديك اللعبة الصور المقطعة "le puzzle"، راه إيلا كانوا ضايعين غير 2 ديال.. ما تكتملش الصورة، لن تكتمل صورة الإصلاح، لن يكون هناك إصلاح إلا إذا تجندت جميع المؤسسات ولعبت دورها، وطبقا للقوانين المخولة لها وطبقا للدستور، ما دون ذلك سنستمر في أن كل طرف كيرمي المسؤولية على الآخر ويتهرب من الآخر لتتسع دائرة الشك داخل المجتمع، وهذا ما يقع بالفعل، هو أن كل يرمي الكرة في ملعب الآخر لتظل دائرة الشك، دائرة الغموض هي المتحكمة في قراءة الرأي العام الوطني لمجموع الإصلاحات الهامة التي تعرفها بلادنا.

بمقومات سياسية وإجتماعية وأوراش اقتصادية ستحدد معالمها في سنة 2019، المرحلة الثالثة ديال التنمية الوطنية البشرية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، السجل الإجتماعي الموحد، السجل الوطني للسكان، اعتماد ميثاق اللاتمرکز الإداري، إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار النموذج التنموي الجديد وغير ذلك. وبطبيعة الحال لا يسع الوقت المخصص لنا للوقوف عند عدد من الملاحظات التي نعتبرها مداخل للإصلاح، لكن ذلك لا يمنع من الوقوف عند بعضها وإن بعجالة:

فعلى المستوى القانون التنظيمي للمالية، نتساءل السيد الوزير، عن مصير الإجراءات التي جاء بها القانون التنظيمي للمالية، وعن مدى احترام أجندة تنزيل مختلف المقتضيات التي جاء بها، عن ما يتعلق بالبرمجة المتعددة السنوات؛

على المستوى القطاعي ارتباطا بوزارتكم، إعادة تنظيم هيكلية السلطة الحكومية المشرفة على قطاع الإقتصاد والمالية، والإستقرار ديال هاذ الوزارة، لأن احنا كنشوفو فهاذ الفترة الأخيرة يعني مكابنش واحد النوع ديال الإستقرار، لأن كيفما كان الحال من يدبر قطاع وهذا واحد القطاع اللي هو أساسي وهام خاص تكون واحد النوع ديال الإستقرار؛

على مستوى تحسين المداخيل، تبسيط قراءة النصوص الضريبية وتعميمها، وتوحيد تنزيل مدونة الضرائب بين مختلف الجهات والإدارات، مع تأطير السلطة التقديرية لمسؤولي المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب. وهنا يمكن لنا نتساءلو كذلك -وقد جاءت في مداخلة سابقة- عن سبب انخفاض مداخل الضريبة على الشركات، وهل يتم تقييم النفقات الجبائية وأثرها على القطاعات المستفيدة؟، مجموعة من الملاحظات نمر عليها بسرعة، نتساءل كذلك عن فوائد التأخير المترتبة عن عدم الأداءات المرتبطة بالقطاعات الحكومية لفائدة المقاولات، وكذلك عن كلفة التوترات الإجتماعية .



وبعض الشوائب التي لا يمكن مطلقا أن تمس بالأساس، هاذي رسالة من خلالكم للحكومة.

واعون بأن مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس، واعون بأن الأساس صلب، وبأن الدعامات الأساسية لمغرب الغد لا يمكن إلا أن تتجسد في تعليم وتربية جيدين، في سلم اجتماعي دائم في مغرب الحق والقانون. إن بلادنا أمام تحديات كبرى ومتنوعة، أهمها قضية وحدتنا الترابية التي تجسد وبحق وحدة الصف الوطني، مثلما تجسد حكمة ملك البلاد الذي وضع العالم مرة أخرى في خطاب ذكرى المسيرة الخضراء أمام صورة المغرب المنفتح الآمن والمسلم، المتطلع لعلاقات جوار جيدة مع الجزائر الشقيقة باقتراح إحداث آليات سياسية مشتركة للحوار والتشاور بتحقيق ذلك.

نتحدث دائما عن المغرب النموذج، عن المغرب الإستثنائي في منطقة تغني، وهناك من يستغرب هذا الإستثناء الذي نتحدث عنه، ويحاول أن يجعل من بلدنا المغرب حالة كباقي حالات في المنطقة المجاورة، لكنه إستثناء قائم يجب أن نفتخر ونعتز به، إستثناء بإمكانات تجعلنا نثق في المستقبل، بالرغم من الإشكالات التي كاينة في الواقع، لا أحد يمكن أن ينكرها، لا أحد يمكن أن ينكر الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية، والعديد من مظاهر الخلل التي تؤرق الهاجس المواطن المغربي، لكننا نظل نستثناء ونظل نشق طريقنا نحو المستقبل. وبالحديث عن الأمن والإستقرار، فإننا نجدد بالمناسبة تحية الشكر والإحترام لقواتنا المسلحة الملكية المغربية، وقوات الدرك الملكي، والأمن الوطنيين والقوات المساعدة والوقاية المدنية، الساهرين على أمن واستقرار البلاد بكل مسؤولية ويقظة.

إننا في الفريق الإشتراكي، إذ نحبي تجاوز الحكومة مع عدد من التعديلات الهامة التي تقدمنا بها رفقة باقي فرق الأغلبية، والتي لن أتطرق إليها لأنه تمت الإشارة إليها في تدخلات سابقة. فإننا ولا شك إذ سنصوت لصالح الميزانية كتحصيل حاصل مما تطرقنا

مع بداية حكومة التناوب، ما نساوش باش جات حكومة التناوب المغرب كان يعيش لحظة السكتة القلبية، لكن منسوب الأمل كان مرتفعا جدا لدى المواطنين والمواطنین، كان هناك أمل كبير، اليوم بلادنا تحققت فيها مجموعة من الإصلاحات الهامة البنيوية الأساسية، تغير المغرب كثيرا حتى أن المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج الذين يغيبون لسنة أو سنتين أو ثلاث ويعودون للمغرب يلاحظون أن هناك تغيير، ويتحدثون عن تغيير أساسي يهم البنى التحتية ببلادنا، لكن منسوب الأمل يتراجع، وهذه مفارقة غريبة، هاذ المفارقة تعود وأعود لطبيعة الخطاب الذي نسوقه داخل المجتمع، خطاب الأمل هو وحده الذي يصنع المستقبل.

والأمر يتطلب كذلك، كما دعا ويدعو ذلك حزبنا إلى التفعيل الديمقراطي والجدي للمواد الواردة في الدستور، والمراجعة الجذرية للمنظومة الانتخابية، ونهج إصلاحات سياسية عميقة من أجل ضمان تمثيلية حقيقية في كل الهيئات المنتخبة للقطع مع الأنظمة الزبونية والريعية التي شوهت العملية الديمقراطية، تارة بطرق الرشوة المباشرة، وتارة بالرشوة المغلفة بالإحسان وهي نماذج لم تنتج سوى ضعف أو غياب الكفاءة والتسيب واللامسؤولية، مما انعكس سلبا على أداء العديد من الهيئات المنتخبة.

السيد الرئيس المحترم،

هو أمر عبرنا عنه في السنة الماضية، ونكرره اليوم كما هو، واعون بأن إرادة النهوض الإقتصادي والإجتماعي ببلادنا قائمة، وبأن قاطرة الإصلاح تشق طريقها بالرغم من عدد من العقبات والصعوبات الذاتية والموضوعية. وأنا منين كنتكلم على الصعوبات الذاتية السيد الوزير، الحكومة غناخذ ديك المثلة ديال "الفريق قبل الطريق"، ياك السي جمال "الفريق قبل الطريق"، دابا راه الحكومة شدات الطريق، راه ضربت عامين ديال الطريق، الآن يجب على الحكومة أن تنصرف إلى العمل، إلى الإنجازات، إلى إعداد حصيلة تفتخر بها سنة 2021، وأن لا تنتبه إلى بعض الأخطاء الصغيرة



بعده الثقافي والقيمي، لحظة قوية من أجل تعبئة مجتمعية شاملة حول القضايا المصرية لوطننا، مواطنات ومواطنين متشبعين بروح الانتماء لهذا الوطن الذي يحتضننا جميعا، نقاربه ونحن نستحضر السياقات الدولية، والإقليمية، والوطنية وما طرحه على بلادنا من تحديات ورهانات. فالتطورات المتسارعة التي يعرفها العالم، والتوترات الجيوسياسية، وحدة المنافسة التجارية التي ستزداد شراسة في ظل التوقعات التي تفيد بدنو الصين من موقع الريادة الدولية، والتي لا تطرح فقط تحدي ارتفاع أسعار البترول وتداعياته على الاقتصاد الوطني، وإنما تطرح أيضا مسألة توقع المغرب ومدى قدرته على الاندماج في هذا الاقتصاد الدولي المتسارع والمتغير.

وبخصوص السياق الوطني، ومع الأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب وتحمله لأعباء إضافية متصلة بتدبير قضايا شائكة مثل ظاهرة الهجرة، وإشكالية الأمن بارتباطها بالتهديدات الإرهابية. إلا أنه يبقى الاحتقان الاجتماعي الذي اتسمت وتسم به سنة 2018 أهم سمات هذا السياق، واقع يضعنا جميعا أمام مسؤولياتنا، فالاحتجاجات التي أصبحنا نعيش على إيقاعها ووقعها لا تهم مناطق بعينها وفئات شعبية بعينها، بل تمتد لجل أوساط المجتمع بتعابير وأساليب مختلفة، فتمظهرات هذا الاحتقان التي وإن بدت في ظاهرها مطالب اجتماعية، فهي في عمقها سياسية وتعبر عن أزمة ثقة قد تتخذ أبعادا خطيرة بسبب الضبابية التي يعرفها الأفق السياسي. فالأمر لم يعد يقتصر على تبخيس العمل الحزبي، وتبخيس العمل السياسي فحسب، بل أصبح يطال كل المؤسسات، كل المؤسسات بشكل غير مسبوق يدعو إلى القلق.

إننا في المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية، وانطلاقا من قناعاتنا والمبادئ المؤطرة لنضالات المدرسة السياسية التي ننتمي إليها، والتي تهدف إلى إقرار المساواة، والكرامة، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، نعتبر مناسبة مناقشة القانون المالي محطة

إليه، فإننا سنظل نتعاطى بموضوعية، وبتتبع مسؤول لأن المتغيرات التي تقع ببلادنا تستدعي وقفة تأمل من حين لآخر، وتستدعي نوعا من التشاور، الحكومة مطالبة بأن تتشاور، وبأن تتشاور مع أغلبيتها بالخصوص، لأن هناك بعض القضايا حين تطرح، فالنائب البرلماني ممثلي الأمة هم الذين يتواجدون في الواجهة، وهم المعنيون بالإجابة على مجموعة من القرارات والإختيارات، يعني يجب أن توضع أمامهم كافة المعطيات، لأن الدفاع عن شيء وأنت تحمل المعطيات ليس هو الدفاع عن شيء رغبة في الدفاع فقط وبطبيعة الحال، فإننا ندرك وكما جاء في وصية الفقيه عبد الرحيم بوعبيد، بأن ما نقدمه ليس هو الكمال ولكنه يخرج من القلب طاهرة نقيًا يخدم الشعب والمصلحة العامة، وبكفينا ذلك فقط شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للسيدة الرئيسة عائشة بلق باسم المجموعة النيابية للتقدم والاشترابية.

النائبة السيدة عائشة بلق رئيسة المجموعة النيابية للتقدم والاشترابية:

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية والاقتصاد،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أساهم باسم المجموعة النيابية للتقدم والاشترابية، في المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2019، والذي نقاربه ونحن نستحضر المضامين القوية لخطابات جلالة الملك، الأخيرة بمناسبة عيد العرش، وبمناسبة ثورة الملك والشعب، وبمناسبة افتتاح الدورة التشريعية، نقاربه وكلنا أمل أن تكون سنة 2019، سنة ضخ نفس ديمقراطي جديد، جديد في بعده السياسي، نفس في بعده الاقتصادي والاجتماعي، نفس في



وبالمناسبة، وإقرار أي نموذج تنموي جديد يتوخى الفعالية والنجاح، من الضروري أن يركز على نظرة شمولية للمسار التنموي، تستحضر مختلف الأبعاد والركائز، بشكل يتيح التكامل والإلتقائية لكل السياسات العمومية، ويضمن التوطين الترابي لهذه السياسات العمومية، وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة تجعل المواطن المغربي والمواطنة المغربية في صلب العملية التنموية، وبناء اقتصاد قوي إرادي ومنتج يمر لزاما عبر تشييد نسيج، ونشدد ونسطر على تشييد نسيج اقتصادي واجتماعي مثنى ومتضامن. وتشييد هذا النسيج الاقتصادي والاجتماعي المثنى والمتضامن يتطلب بدءا مباشرة إصلاح جذري وشمولي للنظام الجبائي الحالي، وربطه بالسياسة المالية للحكومة، وجعله يحترم مبادئ المساواة، والعدالة، والنجاح، والاستقرار الضريبي معزا بذلك علاقة الثقة لدى المواطن والمستثمر على السواء.

وبالمناسبة، إن المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية تدعوكم السيدة الوزير المحترم، إلى فتح نقاش عمومي -ماشي غير المناظرة- فتح نقاش عمومي حول هذا الورش حتى يتملكه المواطن والمواطنة قبل الفاعل الاقتصادي والفاعل الاجتماعي، بالانخراط الإرادي والطوعي من منطلق أن المساواة والعدالة أمام الواجبات الجبائية يجب أن تنعكس أساسا ووجوبا عند عملية إعادة توزيع هذه العائدات، ويلمسها المواطن والمواطنة في معيشه اليومي، وفي جودة الخدمات العمومية في رد الاعتبار للمدرسة العمومية، في رد الاعتبار للمستشفى العمومي ولكل مجالات الحياة الكريمة.

إن تشييد النسيج الاقتصادي والاجتماعي المثنى والمتضامن، يتطلب أيضا العمل على توسيع الوعاء الضريبي، وتقليص العبء الجبائي، وتعزيز المراقبة الجبائية بالضرب بيد من حديد على المفسدين، على محترفي التملص والتهرب الضريبي وتهرب الأموال التي ينخر اقتصادنا الوطني؛

دستورية هامة، ولحظة سياسية قوية، نقف فيها على مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها وترجمة برامجها الحكومي وفي ظل هذه الظرفية الدقيقة، فالرهان على هذا القانون المالي ملح وقوي لتقديم الإجابات الضرورية على كل الإشكالات المطروحة. وإذ نسجل الجهود الذي بذلته الحكومة لكي يكتسي مشروع القانون المالي ل2019 شحنة إجتماعية بحيث يتضمن إجراءات وإشارات مهمة ودالة كالرفع من ميزانية التعليم، من ميزانية الصحة، من مناصب الشغل، وتعزيز البرامج الإجتماعية، برنامج "تيسير"، برنامج المساعدة الطبية "راميد"، إضافة رزمانة من التدابير التي تهدف إلى تنشيط الدورة الإقتصادية.

إننا في المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية، وإذ نسجل إيجابا هذه الجهود، ندعو الحكومة إلى نهج مقاربة جديدة ومختلفة تذهب إلى عمق الإشكاليات لمعالجتها، مقاربة إصلاحية جريئة تجعل من الميزانية أداة تدخل قوي، تضمن في آن واحد النجاح الإقتصادية والعدالة الإجتماعية.

وعلى ضوء ما سبق، فإننا في التقدم والاشتراكية نؤكد على محدودية الأطروحات التي تراهن على آلية السوق لوحده كقيلة بضمان التوازن الاجتماعي، وأولوية التركيز على التوازنات الماكرواقتصادية. فالتوازنات المالية وعلى أهميتها لا يجب أن تكون على حساب التوازنات الإجتماعية، مستدلين في ذلك بمحدودية النموذج الحالي لبلدنا في تحقيق نسب نمو مهمة ومستقرة، محدوديته في خلق فرص الشغل والتقليص من التفاوتات الإجتماعية والمجالية، فالنجاح الإقتصادية ليست نقيضا للعدالة الإجتماعية. ولنا في تجارب الأمم فرص للإستلها، فالمجتمعات التي أظهرت مناعة أكبر، ومقاومة أصلب للأزمات هي تلك التي عملت على إدماج كل مكوناتها في إنتاج الثروة، وحرصت على توزيع عادل ومنصف لها.



قادرة لدعم المقاولات المتوسطة والصغرى. وهي مناسبة أيضا، السيد الوزير، لندعوكم إلى دعوة الأبنك لتحمل مسؤوليتها في دعم الإقتصاد الوطني، وتوجيه إستثماراتها لتسريع عملية التصنيع ببلادنا.

السيد الوزير، إن تشييد نسيج اقتصادي واجتماعي متين ومتضامن، يتطلب منا إجراء تقييم لأثر اتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع عدد من الدول، حماية للإقتصاد الوطني، باستحضار مصلحة المغرب أولا وأخيرا مع بذل المزيد من الجهودات للرفع من القيمة المضافة والعائد الإقتصادي للمنتوج المغربي بتشجيع الإبتكار، وتمكينه من التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، وملاءمة سوق الشغل بتكوين المهارات والقدرات والتخصصات الجامعية والبحث العلمي ومؤسسات التكوين المهني.

إن تشييد وبناء نسيج اقتصادي واجتماعي متين ومتضامن، يتطلب إرساء قواعد الإستثمار العمومي والخاص، عبر الميثاق الجديد للإستثمار وأدوار المراكز الجهوية للإستثمار، والحرص كل الحرص على جعل الإستثمار العمومي فرصة لتحقيق العدالة الجهوية والمجالية، بحيث السيد الوزير، يبقى من غير المعقول، ومن غير المنطقي، ومن غير العادل، وفي ظل هذه الظرفية الدقيقة، أن تستحوذ خمس جهات على نسبة 63,5% من أصل 195 مليار درهم المرصودة لسنة 2019. وأن نجد أثر هذا الإستثمار العمومي على مؤشرات نجده في المعيشة اليومي وعلى مؤشرات التنمية البشرية. والعمل أيضا على تحفيز الإستثمار الخصوصي للتوجه نحو المناطق التي تعاني من العزلة الإقتصادية والهشاشة الإجتماعية.

يتعين أيضا ونحن نتكلم عن تشييد نسيج اقتصادي واجتماعي متين ومتضامن، يتعين إستكشاف كل الطاقات وكل الإمكانيات التي يتيحها الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، بإشراك أوسع للفئات والشرائح الإجتماعية في عمليات الإنتاج والتنمية.

إن تشييد النسيج الاقتصادي والاجتماعي المتين والمتضامن، يتطلب مراجعة سياسة الإعفاءات والامتيازات الضريبية. وقد آن الأوان السيد الوزير، أن تقوم الحكومة بتقييم 4180 إجراء الذي تقدر تكلفته بـ 35 مليار درهم، وقياس أثر هذه السياسات، سياسة بمؤشرات واضحة وملموسة لمعرفة مدى تحقيق هذه التحفيزات والامتيازات والإعفاءات والاستثناءات للنتائج التي سنت من أجلها، يتطلب أيضا معالجة معضلة القطاع الغير المهيكل، والعمل على إدماجه التدريجي في الإقتصاد الوطني والذي يقدر رقم معاملاته حسب المندوبية السامية للتخطيط بما يزيد عن 417 مليار ديار الدرهم؛

إن تشييد نسيج اقتصادي واجتماعي متضامن ومتين يتطلب مراجعة السياسات الضريبية في القطاع الفلاحي، الصيد البحري، العقار وغيرها من القطاعات التي تفسح المجال أكثر للإستثمار المضارباتي بدل تشجيع الإستثمار المنتج وتقوية القدرات التصنيعية لبلادنا؛

يتطلب عقلنة وترشيد الإنفاق العمومي، وتقييم حكامته، ومدى نجاعته وتفعيل المؤسسة وبالمناسبة إن المجموعة النيابية للتقدم والإشراكية تدعو الحكومة إلى تفعيل المؤسسات الدستورية لتضطلع بأدوارها بهذا الخصوص؛

يتطلب أيضا حماية القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، التي تعتبر صمام أمان للإستقرار والحركة الإقتصادية والتماسك الإجتماعي.

السيد الوزير، إن تشييد نسيج اقتصادي واجتماعي متين ومتضامن، يتطلب منا إنقاذ المقاولات العمومية الوطنية الكبرى، كإنقاذ المصفاة المغربية للبترو، إنقاذ "السامير"، وتعزيز المقاولات المواطنة والمسؤولة القادرة على خلق فرص شغل وافرة تحتضن الفئات العريضة من شبابنا، وكذا جعل من المقاولات الكبرى



السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للسيدة الرئيسة. الكلمة للكلمة للسيد النائب عمر بلافريج.. شوية الإنصات من فضلكم السيدات والسادة النواب.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام عليكم السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات النائبات، السادة النواب،

أزمة الثقة تجددت عدة مرات، اليوم أنا كنظن بأن أزمة الثقة اللي عايشين في المغرب في المؤسسات أولا أزمة الخطاب السياسي، أزمة مصداقية الخطاب السياسي. هاذ مشروع قانون المالية منغطيش عليكم وكان نقاش في وسط لجنة المالية بحال اللي سبقو بحال اللي سبقو، هو أخيرا عبارة على توجه سياسي ثابت ومستمر للحكومات المغربية ولهذا الحكومتين. هو بالنسبة ليا وبالنسبة لنا في فيدرالية اليسار تطبيق نموذج تنموي معين، أقولها هو تطبيق نموذج تنموي معين.

نحن في فيدرالية اليسار الديمقراطي نعارض منذ زمن طويل هاذ النموذج التنموي، باحترام المؤسسات، ولكن بدون أي نفاق. سأرجع إلى البدائل حيث نقدم بدائل كذلك ماشي غير كنعارضو، كنعارضو ولكن كنعدمو بدائل إيلا اسمح ليا الوقت، ولا غدا في تقديم التعديلات. اليوم أظن بأن من أكبر المشاكل اللي كنعيشوها تجاه هاذ الأزمة، هاذ الأزمة السياسية هي ومع الحكومة مع الأسف الشديد، هي بأن كتمارس ازدواجية المعايير، ازدواجية الخطاب، كتكلم كطَبَّق نموذج تنموي وفي نفس الوقت كتقول بأن باغية نموذج تنموي آخر، تتناقض بالنسبة لنا يوم بعد يوم. غنعطيكم أمثلة فهاذ القانون، وعلاش اليوم؟ وهاذ الشي قلناها في اللجنة مثلا ما تجيش الحكومة تقول لينا في عوض ما

يتطلب أيضا استحضار البعد الإيكولوجي في الإنتاج الإقتصادي من خلال اعتماد قوي على الطاقات المتجددة وتغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك بما يحافظ ويحفظ ثروات البلاد، يستلزم أيضا تحقيق توازن حقيقي بين متطلبات السوق الداخلي والسوق الخارجي للتحكم في الإنفتاح، وتجنب التبعية تجاه الأوساط المالية الدولية وضمنان استقلالية الإقتصاد الوطني.

السيد الوزير، إن بناء اقتصاد وطني متطور وقائم على تناغم كامل بين جميع مرافق الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، يتطلب دولة قوية، دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات، أحزاب سياسية قوية مستقلة القرار السياسي، كفيلة بإعداد الثقة للمواطنين والمواطنات في وطنهم، في مؤسسات وطنهم، والإنصات لنبض المجتمع والتجاوب مع المطالب المشروعة، وتفكيك كل مظاهر إقتصاد الربيع والإحتكار والإمتيازات الغير المبررة المخلة بمبدأ المنافسة الشريفة، وتكافؤ الفرص، التي تسيء للعملية الإقتصادية، وتسيء للممارسة السياسية السوية، والتي تسبب بشكل كبير تراجع منسوب الثقة لدى المواطنين والمواطنات.

وفي الأخير، إننا في المجموعة النيابية للتقدم والإشتراكية، نحبي فيكم السيد الوزير، نحبي فيكم حسن إصغائكم، وتجاوبكم، وتفاعل إيجابي للحكومة من خلالكم مع التعديلات التي تقدمنا بها خاصة لإنصاف ذوي الإحتياجات الخاصة بتمكينهم من حقهم في الشغل، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإنجاز المشاريع بالعالم القروي، وكل تلك التي تروم تحصين وحماية القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين. ونحن مقتنعون بأنكم السيد الوزير، وزير المالية والإقتصاد، بأنكم لن تدّخروا جهدا لخدمة مصالح الوطن والمواطنات والمواطنين، والسلام عليكم.



الأجيال"، فالمقترحات التي قدمنا لكم فهذا مشروع قانون المالية كائين عدد ديال الأشياء التي داخله فهذا الإتجاه، واحنا مستعدين نسمعو لأفكار أخرى منها وغنركز على هاذي واحدة التي كتبنا يمكن من أهم المقترحات، هي اقتراح تعديل الضريبة على الإرث، هي الضريبة على الإرث كائنة حاليا فيها 1%، اقترحنا وما زال غندافعو عليها غدا في الجلسة العامة، تعديل هاذ الضريبة وجعلها معقولة ومتصاعدة هاذي من جهة، ومن الممكن تدخل لميزانية الدولة 3 ديال المليار ديال الدرهم، واقترحنا كذلك هاذ 3 ديال المليار أشنو نديرو بها؟ نستثمروها في التعليم الأول في pré-scolaire، واش ما كتبناش بأن هذا يكون شيء جميل، الأغنياء بصحتهم وراحتهم، وملي كيتوقاوا يخليو الثروة ديالهم أولا لوليداتهم، ولكن جزء من هاذيك الثروة ما تمشيش لإعطاء الفرصة للجميع لأولاد الشعب كلهم في القرى وفي الهوامش باش حتى هما يدخلو للتعليم الأولي من 4 سنين، بهاذ 3 المليار ديال الدرهم من الممكن نعممو التعليم الأولي في المغرب، كملت تزيدني شي دقيقة السيد الرئيس ولا ما كائين مشكل؟ السلام عليكم وشكرا على المتابعة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، السيد الوزير، حضرات السيدات والسادة، أقتراح عليكم رفع الجلسة لمدة 45 دقيقة، وبعد ذلك سنعود للإستماع لرد السيد وزير الإقتصاد والمالية شكرا لكم.

تقول لنا بأن الأولوية تعطت للتعليم والقطاعات الإجتماعية تقول لنا الحقيقة، الأولوية هي اليوم في قانون المالية للأمن، للأمن، بدون أي مكنأخذش كاع حتى الفكرة نقولكم ضد ولا مع، للأمن 3 سنين 30% ديال الميزانية ديال وزارة الداخلية وكتزاد زادت ب30% في 3 سنين، أولا؛

ثانيا- فيما يخص الاستثمارات، الأورش الكبرى فيما يسمى بالمغرب النافع هي الأولوية بالنسبة للحكومة، "TGV" قبل التران يوصل للراشيدية هذا واقع، من جهة أخرى الإستمرار في دعم وتشجيع للريع بكل أشكاله، مثلا الريع البنكي ما نسميه الريع البنكي بدون مقابل، وكائين فهذا مشروع قانون المالية بدون مقابل، مثلا المقابل يمكن يكون، كان يمكن لو يكون تمويل المقاولات المغربية، المقاولات الصغرى والمتوسطة؛ دعم للريع في مجال المحروقات، هاذي في أولويات السياسات الحكومية، ولا كيفاش غنفسرو كيفاش غتفسرو لي بأن 6 شهور من بعد المهمة استطلاعية ما زال ما دار التسقيف ديال الأرباح؟ كيفاش غتفسرو لي بأن حكومة كتصوت ضد المقترحات التي كتقتراح استرجاع ديك 17 مليار درهم التي تربحات بطريقة غير أخلاقية التي الجميع كييعترف بها؟

البدايل وغنبدنا في بضع دقائق اقتراحاتنا أولا قطيعة مع هاذ النموذج التنموي، ما نخبّوش عليكم كتقولوها مرارا، اليوم احنا في حاجة إلى انفراج سياسي، قلناها ونعاود نأكدو عليها، انفراج سياسي هاذ الانفراج السياسي كيدا بإطلاق سراح المعتقلين ديال الريف وديال جميع الحركات الاحتجاجية التي وقعت هاذ السنتين. بالمناسبة كنععود نأكد ليكم بأن قدمنا أنا والرفيق الشناوي مقترح قانون للعفو العام، راه في اللجنة كينتظر المناقشة والتصويت عليه، لإنفراج سياسي في بلادنا، من أجل، من بعد هاذ الانفراج ندخلو في مناقشة حول التضامن حول تعاقد جديد بين المغاربة، التي بغينا الشعار ديالو اقترحنا الشعار هو "تضامن عادل بين